مجلة جامعة الملك سعود، م ١٣، الآداب (١)، ص ص ١٩٧-٢٤٦ (١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

نظام الزواج في بلدة أردنية: دراسة ميدانية لبلدة القطرانة في جنوب الأردن

أحمد فلاح العموش(*)، وسليم أحمد القيسي(**)

(*) أستاذ مشارك، و (**) أستاذ مساعد، بقسم علم الاجتماع، كلية الآدب،

جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

(قدم للنشر بتاريخ ٤/ ٧/ ١٤١٩هـ؛ وقبل للنشر بتاريخ ١/ ٢/ ١٤٢١هـ)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى دراسة نظام الزواج في بلدة القطرانة في جنوب الأردن، وذلك من خلال تحليل الاختيار للزواج، ونمط الزواج، وتعدد الزوجات، والمهر، والطلاق، والسلوك الإنجابي. لقد اشتملت الدراسة على ١٢٥ أسرة اختيرت على أساس العينة العشوائية. وكانت وحدة الدراسة أرباب الأسر. وأظهرت الدراسة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر العينة وفق العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل. وأشارت نتائج الدراسة إلى استمرارية اختيار الزواج من قبل الأهل، وسيادة نمط الزواج الداخلي، وانتشار ظاهرة تعدد الزوجات، وتقبل مجتمع الدراسة لها، وتدني المستوى التعليمي للأزواج والزوجات، وغلاء المهور، وارتفاع معدل الطلاق، وكبر حجم الأسرة، وزيادة الرغبة في عدد المواليد الذكور الأمثل. ولم تظهر الدراسة أية اتجاهات إيجابية نحو الزواج الخارجي وعدد المواليد الذكور الأمثل وحجم الأسرة والطلاق. وتكشف الدراسة عن بروز مشكلات يواجهها نظام الزواج في البلدة وخاصة سيادة نمط الزواج الداخلي وتعدد الزوجات وكبر حجم الأسرة.

مقدمة

تفتقر منطقة جنوب الأردن إلى دراسة مختصة بنظام الزواج. ويشكّل هذا الدافع الموضوعي الأول لقيام هذه الدراسة. فرغم حالة التغير الاجتماعي التي شهدتها الأسرة الأردنية

كالانتقال من النمط الممتد إلى النمط النووي، وبروز بعض الاتجاهات الإيجابية نحو الزواج الخارجي، وتراجع السلطة الأبوية فيما يخص مشاركة الزوجة والأبناء فما زالت القيم والعادات الاجتماعية تحدد سلوك أفرادها فيما يتعلق باختيار الزواج ونمطه، وتعدد الزوجات والسلوك الإنجابي والمهر. ولعلّ هذا الدافع الثاني لإجراء هذه الدراسة.

ويأتي العامل الاجتماعي social كالأسرة، والجماعات القرابية، دافعا آخر لتحديد ملامح نظام الزواج، ويشكل هذا العامل الدافع الثالث لإبراز هذا الجانب. وأما الدافع الموضوعي الرابع فهو إجراء دراسة تحليلية ومتكاملة فيما يخص نظام الزواج في منطقة القطرانة في جنوب الأردن وذلك لمقارنة نتائجها بدراسات أردنية وعربية ذات الصلة.

لقد رسخت في ذهن الباحث الغربي (كالعالم بطي في كتابه «العقل العربي») أنّ الفرد العربي مهتم بالدرجة الأولى بإشباع غرائزه الذاتية، فيما يخص تعدد الزوجات، والزواج من الأقارب (كالزواج من بنت العم). وقد جاءت هذه الدراسة لتفنيد هذا الزعم. فالأب والأسرة والأقارب هم الذين يحددون الزواج وممن سيكون، وليس الفرد بغرائزه أو ذاتيته. ويشكل هذا العامل الدافع الذاتي لإجراء هذه الدراسة.

يشهد المجتمع الأردني تغيرات واضحة طرأت على مناح عديدة، ومن ضمنها التغيرات المتعلقة بنظام الزواج، تلك التغيرات الناتجة عن التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والتكنولوجية الآخذة بالتنامي وما تمخض عنها من مشكلات وأزمات وتحدّيات ألقت بظلالها على النظام الزواجي. وتنال الأسرة اهتماما متزايدا من الدارسين والمختصين في مجال علم الاجتماع العائلي لأنّ الأسرة مؤسسة حيوية وتعدّ القاعدة الأساسية لتوجيه النشء وتشكل قيمهم واتجاهاتهم وأفكارهم مما ينعكس سلبا أو إيجابا على البناء الاجتماعي الأشمل. من هذا المنطلق كان لابد من التركيز على نظام الزواج في المجتمع الأردني من خلال الدراسة العلمية المنظمة للتعرّف على طبيعة هذا النظام من خلال اتباع أسلوب البحث الشمولي والذي يركز على المفاهيم والأفكار ذات العلاقة بموضوع الزواج، والتركيز على عمليات السلوك الزواجي وتنظيماته. كما ركزت هذه الدراسة على دينامية النسق الزواجي من خلال إبراز عوامل

الاستقرار. وكذلك أبرزت عوامل عدم الاستقرار الناتجة عن وجود منغّصات وعدم توازن مما يؤدي إلى تعريض النسق الزواجي لحالة من الصراع تؤدي إلى إخفاق شبكة الأدوار والعلاقات المتعلقة بنسق الزواج.

إن المجتمع الأردني ورغم ما يشهده من تغيرات واضحة في الجانب الثقافي المادي إلا أنه ما زال هناك نوع من الثبات النسبي في بعض الجوانب الثقافية اللامادية وخاصة موضوع النسق الزواجي. والدليل على ذلك ما نشهده ونلمسه من مشاكل وأزمات لم تعد تناسب المرحلة الحالية، ومنها تعدد الزوجات غير المسوغ ومبرر والذي لا يساير التطور نتيجة انتشار التعليم والوعي وظهور الأسرة النووية، وموضوع غلاء المهور، واستخدام القوة كمظهر من مظاهر سلطوية الرجل، والسلوكيات الخاطئة المرافقة لحفلات الزفاف مثل المبالغة في الإنفاق والاستهلاك التفاخري، وعدم الاهتمام بتنظيم الأسرة، وعدم إعطاء الوقت اللازم وخاصة من قبل الآباء لتنشئة الأبناء. إن هذه الدراسة تركز على الجانب الإيجابي، كما أنها لا تغفل الجانب السلبي والذي لا نستطيع تحسسه إلا من خلال الدراسات الميدانية، إذ أن الأسرة الأردنية والعربية من حيث الأنماط السلوكية والعلاقات التفاعلية والأدوار عادة ما تحدث وراء الأبواب المغلقة والتي تكون مفتوحة بحذر لأعضاء النسق القرابي من الدرجة الأولى.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الزواج في بلدة القطرانة في جنوب الأردن. ويشمل نظام الزواج عملية اختيار الزواج ونمط الزواج الداخلي والخارجي. ويهدف البحث إلى بيان تعدد الزوجات في البلدة والذي يتمحور حول عمر الزوجة الأولى وأسباب الزواج بامرأة أخرى، وموقف الزوجة عند الزواج من أخرى، بالإضافة إلى فارق السن بين الزوج والزوجة، ونظرة الناس للزواج الثاني وتهدف الدراسة إلى تحليل المهر وظاهرة الطلاق والسلوك الإنجابي وحجم الأسرة. وتهدف كذلك إلى بيان مشكلات نظام الزواج وخاصة الزواج الداخلي وظاهرة تعدد الزوجات وكبر حجم الأسرة.

أهمية الدراسة

تعدُّ هذه الدراسة على درجة من الأهمية للمجتمع الأردني بشكل عام، وعلم الاجتماع العائلي بشكل خاص. وبالنسبة للمجتمع الأردني، تبرز أهمية نظام الزواج وخاصة عملية اختيار الزواج ونمط الزواج الداخلي والخارجي وتعدد الزوجات وما يتعلق به من مشكلات اجتماعية نابعة من النسق القيمي السائد في المجتمع. وفيما يخص علم الاجتماع العائلي تنطلق هذه الدراسة من المفاهيم الرئيسية في هذا العلم، وخاصة الاختيار للزواج ونمط الزواج الداخلي والخارجي، وتعدد الزوجات والمهر والسلوك الإنجابي والطلاق. وتحاول هذه الدراسة تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع. وتنطلق هذه الدراسة من أرباب الأسر في البلدة كوحدة تحليل للكشف عن نظام الزواج وتحليل المشكلات الاجتماعية التي تواجه المواطنين وخاصة مشكلة تعدد الزوجات وسيادة نمط الزواج الداخلي.

تساؤلات الدراسة

١- ما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر العينة؟
٢- كيف تتم عملية الاختيار للزواج؟
٣- ما نمط الزواج السائد داخل البلدة؟
٤- ما سبب تعدد الزوجات في البلدة؟
٥- ما طبيعة المهر داخل البلدة؟
٦- ما حجم ظاهرة الطلاق في البلدة؟
٧- ما طبيعة السلوك الإنجابي من حيث حجم الأسرة وسن الزواج، وعدد المواليد الأمثل؟

الدراسات ذات الصلة

إن مفهوم الزواج والأسرة والعلاقات الأسرية من المفاهيم القديمة قدم الإنسان والمتداخلة بعضها مع بعض، وهي موجودة في جميع المجتمعات الإنسانية. وبما أن هذه

المفاهيم ذات أصل اجتماعي، فإنها تتّسم بالصيرورة والدينامية ولا تثبت على حال. ومن هنا فإن كثيرا من الدراسات المتخصصة في مجال الأسرة والزواج كانت وما زالت مطلبا ضروريا لإلقاء الضوء على الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالنظام الأسري. والمتتبع للأدبيّات المتخصصة في مجال دراسة الأسرة عالميا وعربيا يستطيع تكوين صورة واضحة للحياة الأسرية.

وتشير شكري إلى أن الدراسة العلمية للأسرة لم تبدأ فعليا ولم تتخذ شكلها الحالي إلا منذ مائة عام، [١] حيث كانت معظم الدراسات في مجال الأسرة تعتمد على مجموعة من التفسيرات والتأملات الفلسفية من خلال أعمال الفلاسفة الرواد، كما أن تلك الدراسات المتعلقة بالأسرة كانت ضمنية وليست مستقلة.

ومن أهم المواضيع التي تناولها الباحثون موضوع الزواج، حيث تشير المهيني إلى أن الزواج نظام اجتماعي مستمر ومتفق مع المعايير الاجتماعية وعن طريق الزواج تتم عملية الإشباع الجنسي، كما تشير إلى أن الأسرة تعد نتاجا للموروث الثقافي. [٢]

أما فيما يتعلق بموضوع تعدّد الزوجات، فقد أشار بركات إلى أنّ تعدّد الزوجات سائد في الريف العربي وخاصة لدى فئات مثل شيوخ القبائل وملاكي الأراضي والفلاحين الذين يحتاجون إلى أيد عاملة، كما أن عدم الإنجاب بشكل عام وعدم إنجاب الذكور بشكل خاص قد يؤدي إلى تعدّد الزوجات. [٣] أما محمد كرد، فقد أورد مجموعة من الأسباب التي تسوغ تعدد الزوجات مثل انتشار نظام تعدد الزوجات لدى غير المسلمين واحتمالية عقم المرأة وغياب الزوج لفترة زمنية طويلة إضافة إلى الحروب وقبول المرأة بهذا النوع من الزواج. [٤]

---

(١) عليا شكري، *الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة* (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩م)، ١٧٠.

(٢) غنيمة المهيني، *الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي* (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٠م).

(٣) حليم بركات، *المجتمع العربي المعاصر* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م)، ٢٠٩.

(٤) محمد علي كرد، *الإسلام والحضارة العربية* (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٨م)، ٨١-٩٨.

وقد أجازت بعض القوانين القديمة تعدد الزوجات. فقد أجاز قانون «مانو» الهندي الزواج من امرأة أخرى ولكنه اشترط موافقة الزوجة الأولى إذا كانت فاضلة ومنجبة للأبناء. أما إذا كانت سيئة الأخلاق وعقيمة أو مريضة فيمكنه أن يتزوج بغير موافقتها. أما قانون «حمورابي» في بابل، فقد أجاز أن يتزوج الرجل من امرأة ثانية، إذ كانت زوجته عاقرا أو مريضة وتحتفظ الزوجة الأولى بمكانتها كسيدة، وتعد الزوجة الثانية خادمة لها.[٥]

وقد أجازت الشريعة اليهودية تعدد الزوجات، وجمع ملوك بني إسرائيل ورؤساؤهم بين عدة زوجات. وقد حدد التلمود عدد النساء بأربع زوجات. وظل اليهود طيلة العصور الوسطى يجمعون بين عدّة زوجات حتى صدر قرار بمنع التعدد في القرن الحادي عشر.[٦]

أما المسيحية فلم يكن في الإنجيل نص صريح بمنع التعدد، وإنما حرمت الكنيسة تعدد الزوجات. وفي بداية القرن العشرين دعت جماعة تدعى المورمون Mormon بأمريكا، إلى تعدد الزوجات على أن تكون الزوجة الأولى هي المفضلة ولها حق حمل لقب زوجها،[٧] وأظهرت الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة سيادة نمط تعدد الزوجات. وفي دراسة أعدها العلامة ميردوك وتضمنت ٢٣٨ مجتمعا «توصل إلى نتيجة مؤداها أن ١٩٣ مجتمعا يسود فيه نظام تعدد الزوجات polygamy و ٤٣ مجتمعا يسود فيه نظام الأسرة الزواجية (أحادية الزوجة) monogamy ويوجد مجتمعان من عينة الدراسة يجيزان تعدد الأزواج.[٨]

أما عبده فأشار إلى ضرورة التقيد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف في حالة تعدد الزوجات وخاصة فيما يتعلق بموضوع تحقيق العدل والمساواة بين الزوجات، كما يؤكد على «أن إباحة تعدد الزوجات في الإسلام أمر مضيّق فيه أشد التضييق.» وإذا تأمل المتأمل مع هذا التضييق ما يترتب على التعدد في هذا الزمان من المفاسد، جزم بأنه لا يمكن لأحد

---

(٥) إجلال إسماعيل حلمي، *علم الاجتماع الأسري* (دبي: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م)، ١١٤.

(٦) حلمي، *علم الاجتماع الأسري*، ١١٥.

(٧) حلمي، *علم الاجتماع الأسري*، ١١٦.

(٨) George Peter Murdock, *Social Structure* (New York: The Free Press, 1949), 28.

أن يربي أمة نشأ فيها تعدد الزوجات، فإن البيت الذي فيه زوجتان لزوج واحد لا تستقيم له حال ولا يقوم فيه نظام، وتعدد الزوجات مباح فقط في الحالات التي أباحها الشرع وخاصة العدل وليس تبعا لأهواء الأفراد .(٩)

وأظهرت دراسة الزغل (١٩٨٩م) أن ظاهرة تعدد الزوجات في شمال الأردن تعد ظاهرة ضئيلة جدا إذ شكلت ما نسبته ٩٧ , ١٪ من مجموعة المتزوجين في العينة .(١٠)

أما فيما يتعلق بموضوع اختيار شريك الحياة، فقد بيّنت دراسة ظاهر أن هناك علاقة إيجابية بين متغير العمر و الاختيار الزواجي، فكلما تقدمت الفتاة بالعمر كانت أكثر قدرة على اختيار شريك الحياة، كما وجد الباحث علاقة إيجابية بين متغير الأوضاع الاجتماعية وبين موضوع الاختيار للزواج، حيث وجد أن الأرامل والعازبات يملن إلى تفضيل الزواج بأنفسهن، في حين وجد أنّ فئة المطلقات أبدين تحفظا في هذا المجال وذلك لإرجاعهن الفشل في استمرار حياتهن الزوجية إلى عوامل ذاتية . كما وجد الباحث علاقة إيجابية بين متغير الوظيفة والاختيار للزواج، وكذلك بالنسبة لمتغير التعليم باستثناء معارضة النساء اللواتي يقرأن ويكتبن لموضوع الاختيار الحر .(١١)

كما توصل برهوم إلى أن هناك علاقة قوية بين العمر عند الزواج وبين احتمالية إنهاء العلاقة الزوجية من خلال الطلاق، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته ٢٠٪ من مجموع أفراد العينة من المطلقات تقل أعمارهن عن ١٩ عاما عند الزواج .(١٢) كما أثبتت دراسة عبد الله الفيصل لبعض خصائص المطلقين الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي وجود العلاقة نفسها بين متغير العمر واحتمالية حدوث الطلاق، حيث بيّنت

---

(٩) محمد عمارة، *الإسلام والمرأة في رأي محمد عبده* (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م)، ١٢٤ - ١٢٥ .

(١٠) علي الزغل، *التغير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن : دراسة ميدانية* (إربد : منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨٩م)، ٥٥ .

(١١) أحمد جمال ظاهر، *المرأة العربية* (إربد : دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م).

(١٢) محمد عيسى برهوم، « ظاهرة الطلاق في الأردن : دراسة ميدانية،» *مجلة دراسات*، الجامعة الأردنية، ١٣، ع١٢ (١٩٨٦م)، ١٨٩-٢٠٤ .

الدراسة أن ٥٥ ٪ من المطلقات في الدراسة تقل أعمارهن عن ٢٥ عاما . [١٣] وهناك إجماع بين دارسي الطلاق في المجتمع العربي حول مجموعة من الأسباب المؤدية لحدوث الطلاق مثل عدم التوافق الزواجي، وتدخل الأهل، واختلاف الطباع وعدم الإنجاب. وقد أوضحت دراسة عفيفي الدور السلبي الذي يلعبه تدخل الأهل من خلال تعطيل آلية توافق الزواج ومنع الأزواج من تكوين انسجام وتفاهم مشترك للتفاعل مع واقعهم الأسري، واعتبرت تدخل الأهل من أقوى الأسباب المؤدية لحدوث الطلاق، يليه في الأهمية عدم التوافق والتكافؤ بين الأزواج . [١٤]

أما فيما يتعلق بأنماط الزواج فقد أظهرت دراسة خيري بأن نمط الاختيار الأسري لشريك الحياة هو النمط الأكثر انتشارا في المجتمع العربي . ويفسر ذلك من خلال سهولة الفارق بين الذكور والإناث من النسق القرابي الواحد إضافة إلى تأثير الآباء على الأبناء في هذا المجال . كما أن هذا النمط من الزواج يمكن تفسيره من خلال وظيفته الاقتصادية والعمل على الحفاظ على الثروة والملكية الخاصة بالجماعة القرابية . [١٥]

ويرى جمال بأن الزواج الداخلي مازال سائدا في المناطق الريفية فيما يشهد هذا النمط من الزواج تراجعا في المدن والطبقات المثقفة لأسباب متعلقة بمستوى التعليم والانفتاح على المجتمعات الأخرى والهجرة . [١٦]

وقد أكد خيري في دراسته للميّزات البنائية للأسرة النووية الأردنية في مدينة عمّان على مجموعة من الخصائص التي بيّنها مثل ارتفاع المستوى الاقتصادي ومستوى التحصيل العلمي إضافة إلى انتشار الزواج الداخلي مع وجود شبكة من العلاقات القرابية الحميمة

---

(١٣) عبد الله الفيصل ، « بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية ، » *مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود*، ١ ، (١٩٩١ م) ، ١٨٩-٢١٦ .

(١٤) إلهام عفيفي ، « ظاهرة الطلاق : دراسة اجتماعية ، » *المجلة الاجتماعية القومية* ، ١-٣ ١٤٢ (١٩٧٧م)، ١٩١-١١٢ .

(١٥) مجد الدين خيري ، « العائلة والقرابة في المجتمع العربي ، » *دراسات في المجتمع العربي* (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م) ، ١٧٩-٢٢٣ .

(١٦) ظاهر ، *المرأة العربية* ، ٩٥-١٠٣ .

ضمن النسق القرابي لهذه الأسر . [١٧]

أما دراسة الزغل فقد أظهرت أنّ هناك تغيّرا واضحا نحو الزواج من بنت العم بين الأجيال الثلاثة الجيل القديم والانتقالي والجديد . ويزداد رفض الزواج من بنت العم بشكل جلي كلما انتقلنا من الجيل القديم إلى الجيلين الانتقالي والجديد ، مما يعطي دلالة على ظهور اتجاهات إيجابية وتفضيلية نحو الزواج الخارجي نتيجة لعوامل التعليم والانفتاح والوعي بأهمية الزواج الخارجي . [١٨]

وقد توصّل عثمان إلى نتائج مماثلة في دراسة تناولت المناطق الحضرية في الأردن ، حيث دلّت نتائج الدراسة على أن زواج الأقارب أخذ بالتراجع نتيجة لعوامل التعليم ونمو المدن الكبيرة والهجرة الاضطرارية إضافة إلى الاستقلال الاقتصادي النسبي للأفراد الباحثين عن الزواج . [١٩]

وتؤكد كثير من الدراسات العربية بأن الأسرة النووية هي النمط السائد في معظم المجتمعات العربية ولكن مازالت الأسرة الممتدة موجودة في صور مختلفة ومعدلة . فقد أشار الثاقب إلى أن الأسرة الممتدة تشكل أقلية في الريف والمدن المصرية . [٢٠] في حين وجد أنطون في دراسته الأنثروبولوجية لقرية كفر الماء في لواء الكورة / الأردن أنّ ما معدله ٨١٪ من أسر القرية كانت نووية في حين بلغت نسبة الأسر الممتدة ١٩٪ . [٢١] ويصف بركات الأسرة العربية التقليدية بأنها أبوية من حيث السلطة والأنساب وهرمية على أساس الجنس والعمر وأنها ممتدة تتحول إلى نووية . [٢٢]

---

(١٧) مجد الدين خيري ، « المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية : دراسة استطلاعية ، » *مجلة العلوم الاجتماعية* ، ١١ ، ع٢ (١٩٨٣م)، ١٦٣ .

(١٨) الزغل ، *التغير* ، ٤٥ .

(١٩) إبراهيم عثمان ، *البناء الأسري المتغير في الأردن* (الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧٦م) .

(٢٠) Fahad Al Thayeb, "Size and Compostion of Arab Family: Census and Survey Data," *International Journal of Sociology of the Family,* 11 (1981), 172.

(٢١) Richard Antoun , *Arab Village : A Social Structural Study of a Trans-Jordanian Peasant Community* (Bloomington: Indiana Universty Press, 1972), 50-52.

(٢٢) بركات ، *المجتمع العربي المعاصر* ، ١٨٢-١٩٤ .

ويؤكد جوود Goode على أهمية تأثير العوامل الأيديولوجية في تغيير الأسرة العربية من النمط الممتد إلى النمط النووي، فإنّ ظهور قيم وأفكار جديدة تركز على المساواة والحرية الفردية في الاختيار الزواجي، واختيار المسكن والمهنة، أدت إلى تفضيل النمط النووي والتي تتفق إلى حد كبير مع هذه الأيديولوجيات. (٢٣)

وتتفق دراسة الأسد وخليفة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، حيث أظهرت دراستهما التي اعتمدت على عينة كبيرة من مدن أردنية مختلفة من عمان والزرقاء وإربد والكرك ومعان والطفيلة بأن نمط الأسرة النووية هو الأكثر انتشارا في الأردن. فقد بلغت نسبة الأسر النووية ٧٥٪ من الأسر المدروسة في الحضر، و٦٢٪ في المناطق شبه الحضرية، و٦٩٪ في الأرياف. في حين شكلت الأسر الممتدة ١٨,٣٪، و ١٩,٣٪، و٢٠٪ في الحضر ومناطق شبه الحضرية والأرياف على التوالي. (٢٤)

ويُعدُّ حجم الأسرة من المتغيرات الرئيسية في الدراسة الأسرية في المجتمع العربي، حيث أظهرت العديد من الدراسات تراجعا في حجم الأسرة العربية بشكل عام، وذلك نتيجة لتغير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، ولعوامل اقتصادية وعوامل متعددة أخرى. وبالرغم من ذلك فما زال حجم الأسرة في المجتمع العربي مرتفعا مقارنة مع حجم الأسرة في الدول المتقدمة. وقد أوضحت نتائج دراسة خيري بأن الأسرة النووية في الأردن تتميز بأنها متوسطة إلى كبيرة الحجم، حيث أشارت الدراسة إلى أنّ ٢,٣٣٪ من مجموع الأسر المدروسة يتراوح عدد الأبناء فيها بين ٥ - ٨ أبناء. (٢٥)

أما دراسة الزغل في شمال الأردن، فقد توصل فيها الباحث إلى نتائج متعلقة بحجم الأسرة في عينة الدراسة على النحو التالي، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في عينة الدراسة ككل ٩,٥ فرد، في حين وجد أن هناك تراجعا في حجم الأسرة حسب الأجيال. حيث

---

(٢٣) William Goode, *World Revolution and Family Patterns* (New York: The Free Press, 1970), 18-22.

(٢٤) Shuja El-Asad and Atef Khalifa, *Family Structure in Relation to Fertility in Jordan* (Amman: Dept of Statistics, 1977), 43.

(٢٥) مجد الدين خيري، *العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية* (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٥م)، ٧٣.

وجد أن حجم الأسرة في الجيل الجديد ٥ , ٥ فرد، وفي الجيل الانتقالي ٩ , ٦ فرد.[٢٦]

ومن المواضيع التي نالت اهتماما متواضعا في الدراسات المتعلقة بالزواج موضوع المهر والذي يهدف في الأصل إلى حماية حقوق الزوجة وخاصة المهر المؤجل. ولقد اهتمت الدراسات بإبراز العلاقات الترابطية بين متغير المهر والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة، فوجدت نورة علم الدين أنّ المهر المقدم والمؤجل يتأثر بمجموعة من المتغيرات، مثل مكانة الأسرة، ودرجة القرابة، والوضع الاجتماعي للمرأة من حيث كونها تتزوج لأول مرة أو أرملة أو مطلقة، كذلك فارق السن بين الزوج والزوجة، إضافة إلى عمر الزوجة وجمالها.[٢٧]

ومن جهة أخرى وجد الأخرس في دراسة ميدانية لمدينة دمشق أن هناك زيادة واضحة في حجم الأسرة، في حين وجد أنّ ٩٠٪ من مجموع أفراد العينة يزيد عدد الأطفال فيها على ثلاثة، كما وجد أن ١١٩ أسرة من مجموع الأسر المدروسة في العينة والبالغة ٤٠٠ أسرة أفادت بأن لديها أكثر من ستة أطفال.[٢٨]

أما فيما يتعلق بموضوع السلطة في الأسرة، فقد أشار سري ناصر إلى أن السيادة داخل الأسرة في الريف والمدن على حد سواء تشهد حالة تغيير من سيادة وسيطرة الرجال إلى مشاركة النساء والأبناء في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالأسرة.[٢٩] ويؤكد زغل بأن الصورة الغالبة في المجتمعات العربية المختلفة دون استثناء لا تزال «من النوع الأبوي الذي يتميز بسلطة الأب المطلقة، وخضوع الأم مع تأثيرها الخفي، والدور المتميز للأخ الأكبر، وأخيرا بمكانة البنات الأقل شأنا بالنسبة للصبيان.»[٣٠]

---

(٢٦) الزغل، *التغيير*، ٤٠.

(٢٧) Nura S. Alamuddin and Paul B. Star, *Marriage among the Lebanese Druse* (New York: Caravan Books, 1980), 63-83.

(٢٨) محمد صفح الأخرس، *تركيب العائلة العربية ووظائفها : دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا* (دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦م)، ٢٧٧.

(٢٩) Sari Nasir, "Working Women in the Changing Society of Jordan," *The Faculty of Arts Journal*, 2, (1969), 7-41.

(٣٠) عبد القادر زغل، «الشباب العربي : مشاكل وآفات،» *المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، ٤٨ (١٩٨٣م)، ٨١.

وعامة نستطيع القول من خلال نتائج الدراسات السابقة إنّ الأسرة والزواج في المجتمع العربي في حالة صيرورة، فهو يتغير بشكل مستمر متأثرا بالنظم والمؤسسات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع ومتأثرا بمجموعة من القوى الداخلية والخارجية.

الإطار النظري

لقد اتّسعت الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع العائلي خاصة من أجل فهم طبيعة النظام الأسري والعلاقات التي تكتنفه. وبناء على ذلك، فقد تنوعت الاتجاهات والرؤى، ومن أهم الاتجاهات النظرية التي وظفت لدراسة العلاقات داخل النظام الأسري ومنها الزواج النظرية المعيارية normative theory.

ينطلق التحليل المعياري من النظر إلى أن الزواج معياري، بمعنى أن لكل مجتمع إنساني مقياسا للسلوك الإنساني، حيث إن كل ثقافة إنسانية تؤكد على مجموعة من المحددات المعيارية التي تؤثر في سلوك الأفراد وتعمل على ضمان سوية هذا السلوك وتوافقه على التوقعات العامة للمجتمع. ونجد أن الأفراد يسعون إلى التوافق والانسجام الإيجابي مع هذه المعايير الاجتماعية لكونها ملزمة لسلوك الأفراد، ويعد الخروج عليها بمثابة الخروج على ما يتفق عليه أفراد المجتمع الواحد مما يعرّض الأفراد لأنواع مختلفة من العقاب الذي قد يكون ماديا أو معنويا أو كلاهما معا حسب طبيعة المجتمع.

فعلى سبيل المثال تشير الخولي إلى أنه على الرغم من إباحة الشريعة الإسلامية الحنيفة لتعدد الزوجات بالنسبة للرجل المسلم، إلا أن المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع المصري تؤكد وتشجع على الزواج الأحادي، وبالتالي فإن هذه المعايير وفي ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تستنكر تعدد الزوجات وتحبذ الزواج الأحادي، مما انعكس على أيديولوجيات الأجيال الجديدة نحو الزواج المتعدد وجعلهم يحجمون عنه مقارنة مع الأجيال السابقة.[٣١]

ويُعدُّ بيرستد من أهم رواد هذا الاتجاه النظري. ويعرّف المعايير الاجتماعية في كتابه «النظام الاجتماعي» بأنها القواعد والمقاييس التي تحكم سلوكنا في المواقف الاجتماعية

(٣١) سناء الخولي، *الأسرة والحياة العائلية* (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤م)، ١٩٤.

التي تواجهنا، فهي بمثابة « توقع اجتماعي أو مقياس لنا نتوقعه في تصرفاتنا بحيث نوافقه سواء رغبنا في ذلك أو لم نرغب . » (٣٢) ويؤكد أصحاب هذه النظرية على أهمية التحديدات المعيارية وتأثيرها على سلوك الأفراد، فهناك معايير خاصة بالدين، والجنس، والعمر، والمكانة، وتؤثر في عملية الزواج، فإذا كانت المعايير السائدة تعلي من شأن الزواج المتعدد فنجد أن ذلك يشجع الكثير من الأفراد على تفضيل هذا النمط من الزواج والعكس صحيح. فالفرد عادة ما يؤكد على أهمية الممارسات والسلوكيات والتي تتفق مع المعايير الاجتماعية السائدة في بيئته ومجتمعه. وبالرغم من وجود هذا الاتساق في السلوكيات بين أفراد المجتمع الواحد، إلا أن تعرض الأفراد لعمليات وتنشئة اجتماعية مختلفة قد تؤدي إلى اختلاف اتجاهات الأفراد نحو مواضيع عديدة ومنها موضوع الزواج ولكن المحور الأساسي هو أن الوسط الاجتماعي المتشابه عادة ما يفرز اتجاهات متشابهة وخاصة تلك الاتجاهات المتعلقة بالثقافة السائدة والعامة.

وتحاول هذه الدراسة إظهار أهمية المعايير الاجتماعية لدى مجتمع الدراسة في اتجاهاتهم نحو موضوع الزواج والأسرة بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بموضوع تعدد الزوجات ونمط الزواج والطلاق والسلوك الإنجابي وحجم الأسرة.

إجراءات الدراسة

مجتمع الدراسة

تقع بلدة القطرانة على الخط الصحراوي الذي يربط مدينة عمّان بالعقبة جنوباً، وتتبع إداريا لمحافظة الكرك. تبلغ مساحة حدود البلدة ١٢ كم٢، وحدود تنظيمها ٦ كم٢، ويبلغ عدد سكانها ٤٠٠٠ نسمة، وتضم ٥٥٠ أسرة حسب تقديرات بلدية القطرانة لعام ١٩٩٦م. والتركيبة العشائرية في البلدة تتكون في غالبيتها من عشائر بني عطية والحجايا، إضافة إلى بعض العائلات من محافظة الكرك ومعان.

يعمل المواطنون في البلدة بالزراعة وتربية المواشي والتجارة العامة، بالإضافة إلى الوظائف الحكومية، ويوجد في القرية مركز أمني ودفاع مدني ومركز صحي شامل ومركز

(٣٢) R. Biersted, *The Social Order* (New York: McGraw Hill, 1963), 178-79.

للخدمات الزراعية ومكتب لسكة الحديد، ويوجد في البلدة مدرستان ثانويتان للبنين والبنات، بالإضافة إلى وجود أربع مدارس أساسية مختلطة.

العينة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع أرباب الأسر في بلدة القطرانة في جنوب الأردن والذين يشكلون ٥٥٠ أسرة حسب تقديرات بلدية القطرانة لعام ١٩٩٦م، واستخدم الباحث العينة العشوائية والتي تعد من العينات الاحتمالية كونها تستند على تكافؤ الفرص لجميع أرباب الأسر ضمن عينة البحث. ولأغراض هذه الدراسة تم إعداد كشف يضم أسماء أرباب الأسر الواردة في كشوف بلدية القطرانة. ومن أجل سحب العينة العشوائية تمت كتابة جميع أسماء أرباب الأسر على قصاصات من الورق، ثم خلطت بعضها مع البعض ووضعت في صندوق وتم سحب ١٢٥ رب أسرة ويشكلون ٢٢,٧٪ من مجتمع الدراسة. وتعد هذه النسبة ممثلة لأغراض إجراء هذه الدراسة.

وتعد العينة العشوائية من العينات الاحتمالية التي تمثل أصدق تمثيل للأفراد المسحوبين في مجتمع الدراسة لأنها تعطي الفرصة لكل شخص لأن يكون له فرصة التمثيل في عينة الدراسة.

الأداة

استخدم الباحثان صحيفة استبانة لدراسة نظام الزواج في بلدة القطرانة في جنوب الأردن حيث شملت موضوعات تتعلق بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وفق العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل. واشتملت صحيفة الاستبانة أيضا على موضوعات تتعلق بنمط الزواج وتعدد الزوجات والطلاق والمهر والسلوك الإنجابي.

الصدق والثبات

للتأكد من صدق الأداة، تم عرض صحيفة الاستبانة على مختصين في علم الاجتماع العائلي في قسم الاجتماع في جامعة مؤتة، وتم الأخذ بجميع ملاحظاتهم حول جميع الظواهر الواردة في صحيفة الاستبانة.

أما من حيث ثبات صحيفة الاستبانة، فقد تم تطبيقها على عينة استطلاعية أولية مؤلفة من ٤٠ حالة، ثم فرغت بياناتها، وبعد أسبوعين من تاريخ التوزيع الأول أعدنا تطبيقها، وباستخدام الحاسوب استخرج معامل الارتباط حسب معادلة بيرسون وكانت قيمة معامل الثبات ر = ٠,٨٥ وهي قيمة عالية لاعتبار أداة دراسة نظام الزواج ثابتة.

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأسر العينة

تشتمل الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية توزيع أرباب الأسر وفق العمر والمستوى التعليمي للآباء والأبناء والبنات ومهنة أرباب الأسر ومكان الإقامة والدخل الشهري ونوع حيازة المسكن وعدد الغرف ومساحته والسلوك الديني لأرباب الأسر.

الخصائص الديمغرافية

جدول رقم ١ . توزيع أرباب أسر العينة وفقا للفئات العمرية.

العمر	التكرار	النسبة٪
٢٠-٢٩	١١	٨,٨
٣٠-٣٩	١٤	١١,٢
٤٠-٤٩	٤٣	٣٤,٤
٥٠-٥٩	٤٠	٣٢,٠
٦٠ فأكثر	١٧	١٣,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

يشير جدول رقم ١ أعلاه إلى أن ٨,٨٪ من أرباب الأسر تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة، ويبين جدول رقم ١ أنّ ١١,٢٪ من الأرباب تقع أعمارهم ما بين ٣٠-٣٩ سنة، و٣٤,٤٪ ضمن الفئة العمرية ٤٠-٤٩ سنة، ويبين جدول رقم ١ أن غالبية أرباب الأسر تقع أعمارهم ما بين ٢٠-٤٩ سنة، وبلغت نسبتهم ٥٤,٤٪ من مجموع أرباب الأسر. وهذا يدل على أن مجتمع الدراسة يتصف بالفتوة السكانية والعمرية، وتتفق هذه النتيجة حول الفتوة العمرية لأرباب الأسر في البلدة مع ما توصل

إليه العموش حول الفتوة السكانية والعمرية لأرباب الأسر في قرية محي في جنوب الأردن. [٣٣]

وأشارت نتائج العموش إلى أن غالبية أرباب الأسر هم من الشباب ودون سن ٤٠ سنة، وبلغت نسبتهم ٥٣,٧٪ من جملة العينة. [٣٤] ويبين جدول رقم ١ أن ٤٥,٦٪ من أرباب الأسر تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

المستوى التعليمي لرب الأسرة

تشير النتائج التي تضمّنها جدول رقم ٢ إلى أنّ أرباب الأسر الأميين بلغت نسبتهم ٤٥,٦٪، وهذه النسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بنتائج الدراسات السابقة. وقد دلت نتائج دراسة العموش على أن نسبة أرباب الأسر الأميين بلغت ٢٦,٩٪. [٣٥]

جدول رقم ٢ . توزيع أرباب أسر العينة وفق المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي لرب الأسرة	التكرار	النسبة٪
أمي	٥٧	٤٥,٦
يقرأ ويكتب	١١	٨,٨
ابتدائي	١٠	٨,٠
إعدادي	٢٠	١٦,٠
ثانوي	٥	٤,٠
جامعي	٢٢	١٧,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

(٣٣) أحمد العموش، « الخصائص،» ١٧١.

(٣٤) العموش، « الخصائص،» ١٧١.

(٣٥) العموش « الخصائص ،» ١٧١.

وأظهرت دراسة الوريكات والعموش أن نسبة الأمية بين أرباب الأسر في غور الأردن الجنوبي بلغت ٨ , ٣٦٪ من جملة أفراد العينة .[٣٦] وتتفق نتيجة ارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر في بلدة القطرانة مع ما توصل إليه الزغل في شمال الأردن، إذ أظهرت نتائج الزغل ارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر في الجيل القديم حيث بلغت ١ , ٥٨٪ .[٣٧] ويمكن أن يعود ارتفاع نسبة الأمية بين أرباب الأسر في البلدة لكون هذه المنطقة ريفية، وغالبية سكانها من البدو والذين استقروا حديثا في هذه المنطقة .

ويبين جدول رقم ٢ أن المستوى التعليمي لفئة من يقرأ ويكتب ٨ , ٨٪ ، والحاصلون على الابتدائية ٨٪ ، والإعدادية ١٦٪ ، والثانوية ٤٪ ، والجامعيون ٦ , ١٧٪ ، ويظهر جدول رقم ٢ أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر في البلدة يقع مستواهم التعليمي دون التوجيهية ٤ , ٧٨٪ . وتتفق هذه النتيجة حول تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر مع ما توصل إليه الوريكات والعموش في غور الأردن الجنوبي والتي بلغت ٦٩٪ من جملة أرباب الأسر .[٣٨]

المستوى التعليمي للإناث

يبين جدول رقم ٣ المستوى التعليمي للإناث . ودلت نتائج جدول رقم ٣ على أن المستوى التعليمي للبنت الأولى كان على النحو التالي : لا يوجد إناث ٨ , ٨٪ ، و٨ , ١٢٪ أمية ، و٨٪ تقرأ وتكتب ، و٨ , ١٦٪ ابتدائي ، و٢ , ٢١٪ إعدادي ، ٤ , ١٠٪ ثانوي ، ٤٪ جامعي ، ٨٪ دون السن . وتشير النتائج إلى تدني المستوى التعليمي للبنت الأولى والذي بلغ ٢٦ , ٧٥٪ دون التوجيهية . أما البنت الثانية ، فقد تراجعت نسبة الأمية وبلغت ٨ , ٤٪ ، والبنت الثالثة ٨ , ٤٪ كذلك ، والبنت الرابعة لا يوجد ، والبنت الخامسة والسادسة والسابعة لا يوجد أميات .

---

(٣٦) عايد الوريكات وأحمد العموش ، « غور الأردن الجنوبي : دراسة ميدانية ، » *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات* ، جامعة مؤتة ، ١١ ، ع٣ (١٩٩٦م)، ١١٨ .

(٣٧) الزغل ، *التغيير* ، ٢٥٠ .

(٣٨) الوريكات والعموش ، « غور الأردن الجنوبي ، » ١١٨ .

وتظهر النتائج ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث وتدني التعليم الجامعي والذي بلغ في مجمل العينة ٤٪ وهي نسبة متدنية بلا شك .

جدول رقم ٣ . توزيع الإناث وفق المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي للإناث	لا يوجد إناث ٪	أمي ٪	يقرأ ويكتب ٪	ابتدائي ٪	إعدادي ٪	ثانوي ٪	جامعي ٪	دون ٪	المجموع ٪
البنت الأولى	٨,٨	١٢,٨	٨,٠	١٦,٨	٢١,٢	١٠,٤	٤,٠	٨,٠	١٠٠
البنت الثانية	٢٢,٤	٤,٨	١٢,٠	١٦,٨	١٨,٤	١٧,٦	–	٤,٠	١٠٠
البنت الثالثة	٣٤,٤	٤,٨	١٥,٢	٨,٠	١٩,٢	١٤,٤	–	٤,٠	١٠٠
البنت الرابعة	٦٩,٦	–	٣,٢	١٢,٠	١٠,٤	٤,٨	–	–	١٠٠
البنت الخامسة	٨١,٦	–	٣,٢	١٢,٠	٣,٢	–	–	–	١٠٠
البنت السادسة	٨٥,٦	–	٣,٢	٨,٠	٣,٢	–	–	–	١٠٠
البنت السابعة	٩٦,٠	–	–	٤	–	–	–	–	١٠٠

المستوى التعليمي للأبناء الذكور

يشير جدول رقم ٤ إلى تدني نسبة الأمية بين الذكور ١٢٪ من جملة العينة . ويظهر جدول رقم ٤ ارتفاع نسبة الأبناء الجامعيين والتي بلغت ٢٨,٨٪ ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنتائج جدول رقم ٣ والذي أظهر ارتفاع نسبة الأمية بين البنات وتدني المستوى التعليمي الجامعي .

جدول رقم ٤ . توزيع الأبناء الذكور وفق المستوى التعليمي .

المستوى التعليمي للذكور	لا يوجد ذكور٪	أمي ٪	يقرأ ويكتب ٪	ابتدائي ٪	إعدادي ٪	ثانوي ٪	جامعي ٪	دون ٪	المجموع ٪
الابن الأولى	٤,٠	٢,٤	١١,٢	٤,٠	١١,٢	٣٩,٢	٢٥,٦	٨,٨	١٠٠
الابن الثاني	٨,٨	–	١٣,٦	٤,٠	٣٨,٤	٣٠,٤	٠,٨	٤,٠	١٠٠
الابن الثالث	١٦,٨	–	٣,٢	٨,٨	٣٢,٠	٣٢,٨	٢,٤	٤,٠	١٠٠

تابع جدول رقم ٤ .

المستوى التعليمي للذكور	لا يوجد ذكور٪	أمي ٪	يقرأ ويكتب٪	ابتدائي ٪	إعدادي ٪	ثانوي ٪	جامعي ٪	دون ٪	المجموع ٪
الابن الرابع	٤٠,٠	٣,٢	٤,٠	٤,٠	٢٩,٦	١٤,٤	–	٤,٨	١٠٠
الابن الخامس	٥٢,٨	٣,٢	٣,٢	١٣,٦	٢٢,٤	٤,٨	–	–	١٠٠
الابن السادس	٧٩,٢	٣,٢	٣,٢	٤,٨	٩,٦	–	–	–	١٠٠
الابن السابع	٨٧,٢	٠	٣,٢	٤,٨	٤,٨	–	–	–	١٠٠

مهنة أرباب الأسر

يبين جدول رقم ٥ مهنة أرباب الأسر . وتشير النتائج إلى أن ٢١,٦٪ من أرباب الأسر يعملون في قطاع التجارة، و ١١,٢٪ في القطاع العام، و ٢٢,٤٪ عمال، و ٥,٦٪ مزارعون، و ١٦,٨٪ من أصحاب المواشي، ، و ٢٢,٤٪ من فئة المتقاعدين . واحتل العمل في القطاع الخاص المرتبة الأولى . وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة العمل في القطاع الخاص والتي شكلت ٦٦,٤٪ (التجارة، العمال ، المزارعين ، أصحاب المواشي) . ويظهر جدول رقم ٥ نتيجة مهمة وهي تدني نسبة العاملين في القطاع الحكومي والتي بلغت ١١,٢٪ فقط . وتعزى هذه النتيجة إلى أن البلدة تقع على الطريق العام والذي يربط مدينة عمان بالعقبة وهي معبر لمرور الشاحنات وكذلك الطريق المؤدية إلى المملكة العربية السعودية . وهناك عامل آخر أن الخلفية لأرباب الأسر هي بدوية والتي تعتمد على تربية الماشية والتي شكلت ١٦,٨٪، وهذه النتيجة حول تدني نسبة العمل في القطاع الحكومي لا تتفق مع نتائج الدراسات السابقة وخصوصا دراسة الوريكات والعموش . وقد دلت نتائج دراسة الوريكات والعموش على أن العمل في القطاع الحكومي يحتل المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة موظفي الحكومة ٤٤,٣٪ . [٣٩]

(٣٩) الوريكات والعموش، « غور الأردن الجنوبي، » ١٢٣ .

وأظهرت نتائج الزغل أن العمل في قطاع الوظائف المدنية والعسكرية احتل المرتبة الأولى بين جملة أرباب الأسر وبواقع ٣٥٪ .[٤٠] وأشارت نتائج دراسة العموش إلى أن ٣ , ٤٠٪ من أرباب الأسر يعملون في القطاع العام .[٤١]

جدول رقم ٥ . توزيع أرباب أسر العينة وفق المهنة .

المهنة	التكرار	النسبة٪
التجارة	٢٧	٢١ , ٦
موظف	١٤	١١ , ٢
عامل	٢٨	٢٢ , ٤
مزارع	٧	٥ , ٦
صاحب ماشية	٢١	١٦ , ٨
متقاعد	٢٨	٢٢ , ٤
المجموع	١٢٥	١٠٠

مكان الإقامة

يبين جدول رقم ٦ أن ٤ , ٨٦٪ من أسر العينة مستقرة داخل القرية . وبلغت نسبة الأسر شبه الرحل ٦ , ١٣٪ ، وهذه النسبة تظهر الخلفية البدوية لبعض أفراد مجتمع الدراسة . وأشارت المقابلات مع أرباب الأسر شبه الرحل إلى أن موسم الانتقال إلى البادية هو فصل الربيع والصيف بحثا عن الماء والكلأ للماشية والإبل . وتعود هذه الأسر في فصل الخريف والشتاء إلى البلدة . وأظهرت المقابلات كذلك أن الأبناء والبنات يبقون في البلدة أثناء التنقل ويقتصر التنقل على الآباء والأمهات والرعاة والذين هم في الغالب من العمالة العربية الوافدة .

(٤٠) الزغل ، *التغيير* ، ٢٣ .

(٤١) العموش ، « الخصائص ، » ١٩٤ .

جدول رقم ٦ . توزيع أرباب العينة وفق مكان الإقامة .

مكان الإقامة	التكرار	النسبة٪
مستقر داخل البلدة	١٠٨	٨٦,٤
شبه رحل	١٧	١٣,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

الدخل الشهري للأسرة

تشير نتائج جدول رقم٧ إلى أن ٢٥,٦٪ من أسر العينة يقل دخلها عن ١٠٠ دينار أردني ، ويعد دخل هذه الأسر تحت خط الفقر المطلق والذي قدر سنة ١٩٩٢م بـ٩٧ دينارا للأسر التي لا تدفع أجرة سكن ، و١١٩ دينارا شهريا للأسر التي تدفع أجرة سكنها ، وهي نسبة مرتفعة دون شك . وبلغت نسبة الأسر التي تتقاضى دخولا ما بين ١٠٠-٢٠٠ دينار ٥٦,٨٪ ، وبلغت نسبة الأسر التي تحصل على دخل أكثر من ٢٠٠ دينار ١٧,٦٪ من جملة أسر العينة وهي نسبة متدنية . وتتفق هذه النتيجة حول تدني مستوى الدخل مع دراسة غور الأردن الجنوبي والتي أظهرت أن ٩٨ أسرة أو ما نسبته ٣٥٪ تقل دخولهم عن ١٠٠ دينار في حين أن هنالك ١٢٠ أسرة أو ما نسبته ٤٢,٩٪ تتراوح دخولهم بين ١٠٠-١٥٠ دينار .(٤٢)

جدول رقم٧ . توزيع أرباب أسر العينة وفق الدخل الشهري .

الدخل الشهري للأسرة بالدينار	التكرار	النسبة٪
أقل من ١٠٠	٣٢	٢٥,٦
١٠٠-٢٠٠	٧٢	٥٦,٨
٢٠١-٣٠٠	٦	٤,٨
٣٠١-٤٠٠	٥	٤
٤٠٠ فأكثر	١١	٨,٨
المجموع	١٢٥	١٠٠

(٤٢) الوريكات والعموش ، « غور الأردن الجنوبي ، » ١٤٣ .

المعونة الوطنية

يظهر جدول رقم ٨ أن ٩٥,٢٪ من أسر العينة لا تتلقى معونة وطنية، في حين بلغت نسبة الأسر التي تتلقى معونة وطنية ٤,٨٪، وهي نسبة متدنية إذ ما قورنت بنتائج الدخل والتي أشرنا إليها في جدول رقم ٧. ولعل القيم والعادات الاجتماعية تمنع الأسر من التقدم لصندوق المعونة الوطنية لطلب المساعدة.

جدول رقم ٨. توزيع أرباب أسر العينة وفق تلقي المعونة الوطنية.

هل تتلقى الأسرة معونة وطنية	التكرار	النسبة٪
نعم	٦	٤,٨
لا	١١٩	٩٥,٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

حيازة المسكن

يبين جدول رقم ٩ أن الغالبية العظمى من أسر العينة تملك مسكنا، في حين بلغت نسبة الأسر التي لا تملك مسكنا ١٦,٨٪ وأشارت البيانات إلى أن الغالبية العظمى من الأسر المستأجرة لمساكن هي أسر من خارج البلدة وتعمل في القطاع التجاري. وتتفق هذه النتيجة حول ملكية المسكن مع نتائج دراسة غور الأردن الجنوبي والتي أظهرت أن ٩٦٪ من أرباب الأسر يملكون بيوتهم الخاصة، والأقلية منهم أي ٤٪ يسكنون في بيوت مستأجرة.[٤٣]

جدول رقم ٩. توزيع أرباب أسر العينة وفق حيازة المسكن.

نوع حيازة المسكن	التكرار	النسبة٪
ملك	١٠٤	٨٣,٢
مستأجر	٢١	١٦,٨
المجموع	١٢٥	١٠٠

(٤٣) الوريكات والعموش، «غور الأردن الجنوبي،» ١٢٠.

عدد غرف المسكن

يشير جدول رقم ١٠ إلى أن ٤٠٪ من أسر العينة تملك أقل من ٤ غرف، و٤, ٥٠٪ تملك ٤-٥ غرف، و ٦, ٩٪ تملك أكثر من ٦ غرف، ويبين جدول رقم ١٠ أن الغالبية العظمى تملك منازل تحتوي على أقل من ٥ غرف. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن، والتي أظهرت أن غالبية أسر العينة تمتلك أقل من ٥ غرف.(٤٤)

جدول رقم ١٠ . توزيع أرباب أسر العينة حسب عدد غرف المسكن.

عدد غرف المسكن	التكرار	النسبة٪
أقل من ٤	٥٠	٤٠
٤ - ٥	٦٣	٥٠,٤
٦ فأكثر	١٢	٩,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

مساحة المنزل

يبين جدول رقم ١١ أن ٦, ٢١٪ من أسر العينة تملك بيوتا مساحتها أقل من ١٠٠م٢، و٨, ٢٨٪ من الأسر تملك بيوتا مساحتها ما بين ١٠٠-١٤٩م٢، وأن ٣٦٪ تملك منازل مساحتها تقع بين ١٥٠-٢٠٠م٢، في حين بلغت نسبة الأسر التي تملك بيوتا مساحتها أكثر من ٢٠٠م٢ ما نسبته ٦, ١٣٪.

ويظهر جدول رقم ١١ أن الغالبية العظمى من أسر العينة تملك بيوتا تقل مساحتها عن ٢٠١م٢ وبلغت ٤, ٨٦٪ من مجموع أسر العينة.

---

(٤٤) العموش، «الخصائص،» ١٩٦.

جدول رقم ١١ . توزيع أرباب أسر العينة حسب مساحة المنزل/ م٢ .

مساحة المنزل / م٢	التكرار	النسبة٪
أقل من ١٠٠	٢٧	٢١,٦
١٠٠-١٤٩	٣٦	٢٨,٨
١٥٠-٢٠٠	٤٥	٣٦
أكثر من ٢٠٠	١٧	١,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

تأدية فرض الصلاة

يبين جدول رقم ١٢ أن ٦٨,٨٪ من أرباب الأسر في البلدة يؤدون الصلاة بانتظام، وهذا مؤشر إلى أن الغالبية العظمى من الأسر متدينون. ويشير جدول رقم ١٢ إلى أن ٨,٨٪ من أرباب الأسر يؤدون الصلاة أحيانا، و ٢٢,٤٪ أيام الجمع والأعياد مثل عيد الفطر وعيد الأضحى. وتتفق هذه النتيجة حول تدين أرباب الأسر في البلدة مع ما توصلت إليه دراسة الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن، والتي أظهرت أن ٧٣,٧٪ من أفراد العينة يؤدون الصلاة دائما أو في أغلب الأحيان. إلا أن نسبة التدين بين الأجيال تظهر تغيرا مهما مفاده انخفاض نسبة التدين لمن يؤدون الصلاة دائما أو في أغلب الأوقات كلما انتقلنا من الجيل القديم ٨٥,٤٪ إلى الجيل الانتقالي ٧٧٪، وأخيرا إلى الجيل الجديد ٦١,١٪ .(٤٥)

جدول رقم ١٢ . توزيع أرباب أسر العينة وفق تأدية فرض الصلاة.

هل تقوم بتأدية الصلاة	التكرار	النسبة٪
بانتظام	٨٦	٦٨,٨
أحيانا	١١	٨,٨
أيام الجمع والأعياد	٢٨	٢٢,٤
المجموع	١٢٥	١٠٠

(٤٥) الزغل ، *التغير*، ٣٣.

تحليـل النتائـج

يتمحور نظام الزواج في البلدة في : اختيار الزواج، ونمط الزواج، وتعدد الزوجات، والمهر، والطلاق، والسلوك الإنجابي.

اختيار الزواج

يعد اختيار الزواج الأسلوب المفضل في كل مجتمع من حيث مدى تدخل أشخاص آخرين من غير الذين يعنيهم الأمر (أي شريك وشريكة المستقبل) في عملية الاختيار للزواج، والترتيب له. (٤٦) ويرى بركات أن الزواج تقليديا شأن أسري ومجتمعي أكثر منه شأن فردي. (٤٧) وترتب الأسرة العربية الزواج (وليس الفرد المختص فحسب) في ضوء مصالحها وطموحاتها ومفاهيمها حول الجمال والمال والأخلاق مسترشدة التقاليد الموروثة. (٤٨)

ويُعدُّ الزواج، على الصعيد الرسمي، شأنا مجتمعيا، بمعنى أن التقاليد تنظر إلى الزواج على أنه وسيلة لإنجاب الأولاد واستمرار الجنس البشري وتأمين التكامل وتعزيز الروابط بين أعضاء الأسرة وحفظ الملكية الخاصة بالتوارث. (٤٩)

ويرى حطب أن الزواج في الجاهلية كان أمرا يبت فيه مجلس القبيلة وأعيانها ورؤساء عشائرها ويرشح أو يوافق صيغة أو مشروعا مقترحا عليه على ضوء مصلحة القبيلة. (٥٠)

ويضيف حطب أن القبيلة في المجتمع الجاهلي تحقق الزيجات وتوافق على إتمامها عن طريق مجلس الأعيان أو العشائر فيها، وقد يحدث ألا يكون الخاطب قد رأى الخطيبة

---

(٤٦) سامية الساعاتي، *الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي* (القاهرة : مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٨م)، ٦٤-٦٥.

(٤٧) بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، ١٩٧.

(٤٨) بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، ١٩٧.

(٤٩) بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، ١٩٧.

(٥٠) زهير حطب، *تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة* (بيروت : معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣م)، ٤٠.

بسبب منع الاختلاط فيستعين عند ذلك بالأقرباء أو الجارات ليخبرنه عما يريد أن يعرفه عنها .(٥١)

ويرى الحسن بأن الزواج الذي يختار ويرتب عن طريق أسرة الزوج وأسرة الزوجة يسمى بالزواج المرتّب arranged marriage نظرا لقيام الأقارب والأهل بترتيبه دون إعطاء المجال للفتى أو الفتاة التي تنوي الزواج باتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج . وأحيانا ينتهي هذا النوع من الزواج الذي لا يزال يمارس في المجتمع العراقي بالطلاق لعدم ملاءمة الزوجين أو أحدهما للآخر .(٥٢)

ويبين جدول رقم ١٣ أن ٨٨٪ من أرباب الأسر تم ترتيب زواجهم من قِبَل الأهل (الوالد والوالدة والأخوات والأخوان) والأقارب (الأعمام والعمات والأقارب معا وأبناء العمات والأقارب بشكل عام)، و٤٪ من قِبَل الزوج والأهل والأقارب معا . وبلغت نسبة الأزواج الذين قاموا باختيار زوجاتهم بأنفسهم ٨٪ من مجموع أرباب الأسر وهي نسبة متدنية بدون شك .

جدول رقم ١٣ . توزيع أسر العينة وفق كيفية اختيار الزواج .

كيفية الاختيار للزواج	التكرار	النسبة٪
من قبل الزوج	١٠	٨
من قبل الأهل والأقارب	١١٠	٨٨
من قبل الزوج والأهل والأقارب	٥	٤
المجموع	١٢٥	١٠٠

تظهر بيانات جدول رقم ١٣ أن الاختيار للزواج من قِبَل الأهل والأقارب ما زال مستمرا في مجتمع الدراسة . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه بركات ، والساعاتي ، والخولي حول استمرارية اختيار الزواج من قِبَل الأهل والأقارب .

(٥١)حطب ، *تطوير بنى الأسرة العربية* ، ٤٥ .

(٥٢) إحسان الحسن ، *العائلة والقرابة والزواج : دراسة في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي* (بيروت : دار الطليعة للطباعة ، ١٩٨٧م)، ٦٠ .

إن حق الاختيار في الزواج بقي حتى الوقت الحاضر، وفي معظم الأوساط الشعبية بيد الأهل، فتراعي فيه المصالح ويستشار أو يشارك فيه الأقرباء والأصدقاء.[٥٣] وترى الساعاتي أن ٦٠٪ من الآباء الحضريين، لم يختاروا زوجاتهم بأنفسهم، وأن ٦٨٪ من الآباء الريفيين قد فعلوا الشيء نفسه، أي أن اختيارهم لزوجاتهم كان اختيارا والديا مفروضا عليهم وليس ذاتيا نابعا منهم، ولم تكن هناك فروق جوهرية بين النسبتين.[٥٤] وترى الخولي أن الشاب أو الشابة المصرية لا يقدمان على الزواج إلا بعد موافقة والديهما في كثير من الأحيان، ويضحيان بحبهما أو باختيارهما في سبيل إرضائهم وحتى لا يخرجا على طاعتهم.[٥٥]

ويمكن القول إن عملية ترتيب الزواج ما زالت مستمرة في الأسرة الريفية الأردنية بشكل خاص والأسرة الحضرية بشكل عام، وذلك بسبب استمرارية القيم الاجتماعية التقليدية التي تمنع الشباب من حرية ترتيب زواجهم بأنفسهم. وتتفق هذه النتيجة مع النظرية المعيارية التي تبرز أهمية وأولوية المعيار norm في تحديد الفعل الاجتماعي وخاصة الفعل الاجتماعي التقليدي.

نمط الزواج

يتمحور نمط الزواج في البلدة حول عدد حالات زواج الأقارب، والرغبة بزواج الأقارب، وأسباب هذه الرغبة، ومعرفة أسباب عدم الرغبة بزواج الأقارب.

ويشير جدول رقم ١ إلى أن ٦٨,٨٪ من أفراد أسر العينة تم زواج أقارب في أسرهم في حين يظهر جدول رقم ١٤ أن الزواج الخارجي تم فقط في ٣١,٢٪ من أسر العينة. ويبين جدول رقم ١٤ كذلك سيادة نمط الزواج الداخلي في القرية.

---

(٥٣) بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، ١٩٩.

(٥٤) الساعاتي، *الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي*، ٢٩٢.

(٥٥) سناء الخولي، *التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة المصرية* (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٢م)، ٢٩٢.

جدول رقم ١٤ . توزيع أسر العينة وفق عدد حالات زواج الأقارب .

عدد حالات زواج الأقارب في الأسرة	التكرار	النسبة٪
نعم	٨٦	٦٨,٨
لا	٣٩	٣١,٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

وتتفق هذه النتيجة حول سيادة نمط الزواج الداخلي في البلدة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص . ويرى الحسن أن الأسرة العراقية تميل نحو إشباع نظام الزواج الداخلي endogamous marriage أي الزواج بين الأقارب أو بين أفراد الحمولة أو بين أولاد بنات الأعمام . ويضيف الحسن أن نظام الزواج الداخلي لا يزال قائما في المجتمع العراقي المعاصر ومسيطرا على جميع الفئات والشرائح الاجتماعية التي تسكن الأقاليم الريفية والحضرية على حد سواء . (٥٦)

ويرى حطب أن البدو في الجاهلية عرفوا نمطين من الزواج : الزواج الداخلي ، والزواج الخارجي . والنمطان متعاكسان ، الأول يعبر عن الميل إلى الاحتفاظ بوحدة القبيلة وتماسكها الداخلي وبتقويتها من الداخل ، والثاني يعكس تطلعات القبيلة لتجديد قوتها عن طريق الخارج . (٥٧) ويضيف حطب أن قاعدة الزواج الداخلي مبدأه هو إلزامية زواج أبناء العموم بعضهم بعضا ، فابن العم يستطيع أن يبطل الزواج متمسكا بحقه القبلي الناتج عن العرف في الزواج من ابنة عمه . (٥٨)

وتتفق هذه النتيجة كذلك مع ما توصلت إليه الساعاتي حول مجال الاختيار للزواج في المجتمع الريفي المصري . ودلت النتائج على أن عددا كبيرا من الريفيين ٦٤٪ من جملة أفراد العينة تزوجوا من قريباتهم . (٥٩)

---

(٥٦) الحسن ، *العائلة والقرابة والزواج* ، ٧٦-٧٧ .

(٥٧) حطب ، *تطور بنى الأسرة العربية* ، ٤٠

(٥٨) حطب ، *تطور بنى الأسرة العربية* ، ٤١

(٥٩) الساعاتي ، *الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي* ، ٣٧٩ .

وتتفق نتيجة سيادة نمط الزواج الداخلي مع ما توصل إليه الزغل حول استمرارية نمط الزواج الداخلي في شمال الأردن، وبشكل مهم، وفي الأجيال الثلاثة للدراسة. وتشير نتائج الزغل إلى أن حوالي نصف الزيجات من جملة العينة وفي الجيلين القديم والجديد هي من قريبات الأزواج، وأن أكثر من نصفها هي زيجات من قريبات لهم أيضا في الجيل الانتقالي.[٦٠] ويضيف الزغل أن النتيجة المهمة الواجب تسجيلها هي أن نمط الزواج القرابي وبخاصة من بنت العم لا يظهر انخفاضا ولو تدريجيا من الجيل القديم إلى الجيل الجديد، بل إن النسب تكاد تكون ثابتة، إن لم ترتفع قليلا.

وتتفق هذه النتيجة كذلك مع ما توصلت إليه دراسة العموش حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن. وأظهرت هذه الدراسة أن الزواج الداخلي في القرية هو النمط المهيمن. وأشارت إلى أن ٨٥,١٪ من أفراد العينة تم زواج أقارب في أسرهم، في حين أن الزواج الخارجي تم فقط في ١٤,٩٪ من أفراد العينة، وهذا مؤشر لسيطرة الزواج الداخلي في القرية.[٦١]

إن النتيجة حول استمرارية نمط الزواج الداخلي في البلدة تتفق مع خلاصة النظرية المعيارية والتي تبرز أهمية دور المعايير في تحديد الفعل الاجتماعي وتوجيهه. فالمعايير الاجتماعية التقليدية المتصلة بنمط الزواج الداخلي في البلدة ما زالت هي التي تسيطر وتوجه نمط الزواج.

جدول رقم ١٥. توزيع أسر العينة وفق الرغبة بزواج الأقارب.

هل ترغب بزواج الأقارب	التكرار	النسبة٪
نعم	٧٦	٦٠,٨
لا	٤٩	٣٩,٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

(٦٠) الزغل، *التغير*، ٤٥-٤٦.

(٦١) العموش، *الخصائص*، ١٧٨-١٧٩.

ويبين جدول رقم ١٥ مدى الرغبة بالزواج من الأقارب، ويبين أن ٨, ٦٠٪ يرغبون بالزواج من أقاربهم، و ٢, ٣٩٪ لا يرغبون بالزواج من أقاربهم. ويظهر جدول رقم ١٦ أسباب هذه الرغبة.

ويظهر جدول رقم ١٦ أسباب الرغبة من زواج الأقارب، واحتلت العادات والتقاليد وسهولة التعامل مع الأقارب العامل الأول ٧, ٤٨٪ وسهولة التعامل مع الأقارب ٤, ١٨٪ العامل الثاني، والعادات والتقاليد والمحافظة على الثروة وسهولة التعامل مع الأقارب ١, ١٧٪ العامل الثالث، والعادات والتقاليد ٩, ٧٪ وكذلك المحافظة على الثروة وسهولة التعامل مع الأقارب ٩, ٧٪ العامل الرابع.

جدول رقم ١٦. توزيع أسر العينة وفق أسباب الرغبة من زواج الأقارب.

سبب رغبتك بزواج الأقارب	التكرار	النسبة٪
العادات والتقاليد	٦	٩, ٧
سهولة التعامل مع الأقارب	١٤	٤, ١٨
العادات والتقاليد والمحافظة على الثروة وسهولة التعامل مع الأقارب	١٣	١, ١٧
العادات والتقاليد وسهولة التعامل مع الأقارب	٣٧	٧, ٤٨
المحافظة على الثروة وسهولة التعامل مع الأقارب	٦	٩, ٧
المجموع	٧٦	١٠٠

ويبين جدول رقم ١٧ سبب عدم رغبة أسرة العينة بالزواج من الأقارب، واحتل في المرتبة الأولى زيادة التعارف والتقليل من النزاعات العائلية ٩, ٤٤٪، يليه المحافظة على صحة الأبناء والتقليل من النزاعات العائلية ٧, ٣٢٪، ثم الأسباب المادية والتقليل من النزاعات العائلية ٤, ٢٠٪، وأخيرا التقليل من النزاعات العائلية ٢٪.

جدول رقم ١٧ . توزيع أسر العينة وفق أسباب عدم الرغبة بالزواج من الأقارب .

سبب عدم رغبتك بزواج الأقارب	التكرار	النسبة٪
التقليل من النزاعات العائلية	١	٢,٠
المحافظة على صحة الأبناء والتقليل من النزاعات الأسرية	١٦	٣٢,٧
زيادة التعارف والتقليل من النزاعات الأسرية	٢٢	٤٤,٩
أسباب مادية والتقليل من النزاعات الأسرية	١٠	٢٠,٤
المجموع	٤٩	١٠٠

تعدد الزوجات

يتمحور تعدد الزوجات في البلدة حول عدة عوامل منها الحالة عدد الزوجات، وعمر الزوجة الأولى، وأسباب الزواج بامرأة أخرى، والصعوبات في العثور على الزوجة الثانية، وموقف الزوجة الثانية عند الزواج من أخرى، وعمر رب الأسرة عند الزواج الأول، وفارق السن بين الزوج والزوجة الأولى، ونظرة الناس للزواج الثاني .

ويبين جدول رقم ١٨ الحالة الزواجية لأرباب الأسر . وتشير نتائج الجدول إلى أن ٨٨٪ من أرباب أسر العينة متزوجون من زوجة واحدة، بينما بلغت نسبة المتزوجين من زوجتين ٩,٧٪ ونسبة المتزوجين من ثلاث زوجات ٢,٣٪، ويظهر جدول رقم ١٨ ارتفاع معدل تعدد الزوجات في البلدة ١٢٪ من جملة أسر العينة .

جدول رقم ١٨ . توزيع أسر العينة وفق عدد الزوجات .

عـدد الزوجـات	التكرار	النسبة٪
متزوج من واحدة	١١٠	٨٨
متزوج من زوجتين	١٢	٩,٧
متزوج من ثلاث زوجات	٣	٢,٣
المجمـــوع	١٢٥	١٠٠

وهذه النتيجة حول ارتفاع معدل تعدد الزوجات في البلدة لا تتفق مع نتائج الدراسات السابقة حول تراجع تعدد الزوجات في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل

خاص. ويرى الحسن أن التصنيع سبب ضمور تعدد الزوجات polygamy في المجتمع العراقي إلى درجة أن معظم الزيجات أصبحت زيجات أحادية monogamy .[٦٢]

ويبين حطب أن ظاهرة تعدد الزوجات في لبنان تراجعت حتى تكاد تنمحي بعد أن كانت سارية في المجتمع اللبناني.[٦٣] وأظهرت دراسة بسيوني حول الأسرة المصرية ٨ , ٧٪ من عقود الزواج في القاهرة كل سنة، هي زواج ثان.[٦٤]

وأظهرت دراسة الزغل للأسرة في شمال الأردن أن تعدد الزوجات في مطلع الثمانينات هي ظاهرة محدودة جدا، إذ شكلت ٩٧ , ١٪ من مجموعة المتزوجين في جملة العينة، كما بينت اتجاها ملحوظا إلى تضاؤلها كلما انتقلنا من الجيل القديم إلى الجيل الانتقالي وإلى الجيل الجديد، حيث كانت نسبتها ٢ , ٣٪، و٤ , ٢٪ و٥ , ٠ ٪ في الأجيال الثلاثة على التوالي.[٦٥] وبينت دراسة العموش حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جنوب الأردن أن عدد المتزوجين بأكثر من واحدة ثلاثة فقط، أي بنسبة ٥ , ٤٪ من جملة أسر العينة، وجميعهم بسبب الرغبة في زيادة الأطفال الذكور.[٦٦]

جدول رقم ١٩. توزيع أسر العينة وفق عمر الزوجة الأولى.

عمر الزوجة الأولى	التكرار	النسبة٪
٢٠-٢٩	٢١	١٦,٨
٣٠-٣٩	٤١	٣٢,٨
٤٠-٤٩	٣٦	٢٨,٨
٥٠-٥٩	٢٦	٢٠,٨
٦٠ فأكثر	١	٠,٨
المجموع	١٢٥	١٠٠

(٦٢) الحسن، *العائلة والقرابة والزواج*، ١١٢-١٦٣.

(٦٣) حطب، *تطور بنى الأسرة العربية*، ٢٢٦.

(٦٤) أميرة بسيوني، *الأسرة المصرية* (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٤م)، ٤٣-٤٤.

(٦٥) الزغل، *التغير*، ٥٥.

(٦٦) العموش، «الخصائص،» ٢٣-١٨٢.

ويبين جدول رقم ١٩ عمر الزوجة الأولى عند زواجها، وتشير النتائج إلى أن ١٦,٨٪ من الزوجات تتراوح أعمارهن عند الزواج الأول بين ٢٠-٢٩ سنة، و٣٢,٨٪ ٣٠-٣٩ سنة، و٢٨,٨٪ (٤٠-٤٩)، و٢٠,٨٪ ٥٠-٥٩ سنة و٠,٨ ٪ ٦٠ سنة فما فوق. ويظهر جدول رقم ١٩ أن الغالبية من الزوجات تراوحت أعمارهن عند الزواج الأول بني ٢٠-٣٩ سنة، وبلغ متوسط عمر الزوجة الأولى ٣٩,٥٩ سنة بانحراف معياري مقداره ٩,٧٢، وبلغ متوسط عمر الزوجة الثانية ٣٤,٩٣ سنة بانحراف معياري مقداره ٦,٠٤ ، علما بأن ١٢٪ من العينة لديهم زوجة ثانية. وبلغ أيضا متوسط عمر الزوجة الثالثة ٣١,٦٧ سنة بانحراف معياري مقداره ٥,٧١، علما بأن ٢,٤٪ من أفراد العينة لديهم زوجة ثالثة.

ويظهر جدول رقم ٢٠ أسباب الزواج بامرأة أخرى، واحتلت الرغبة في إنجاب الذكور ٥٣,٣ ٪ العامل الأول، تليه الرغبة في الزواج من امرأة صغيرة السن ٢٦,٧٪، وتبدل العاطفة بالنسبة للزوجة الأولى ٢٠٪. ويشير جدول رقم ٢٠ إلى نتيجة مهمة مفادها استمرارية التمييز بين الذكور والإناث، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بركات وشرابي حول استمرارية التمييز بين الذكور والإناث. ويرى بركات أن الأسرة العربية منظمة في بنيتها تنظيما طبقيا هرميا على أساس دونية النساء والصغار وسيطرة الرجال والكبار.[٦٧]

جدول رقم ٢٠ . توزيع أسر العينة وفق أسباب الزواج بامرأة أخرى.

ما هو سبب زواجك من امرأة أخرى	التكرار	النسبة٪
الرغبة في الزواج من امرأة صغيرة السن	٤	٢٦,٧
تبدل العاطفة بالنسبة للزوجة الأولى	٣	٢٠,٠
الرغبة في إنجاب الذكور	٨	٥٣,٣
المجموع	١٥	١٠٠

(٦٧) بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، ١٨٢.

ويبين شرابي أن الاضطهاد في المجتمع العربي هو ثلاثة أنواع : اضطهاد الفقير، واضطهاد الطفل، واضطهاد المرأة.[٦٨]

وهذه النتيجة حول استمرارية الرغبة في إنجاب الأبناء الذكور تبرز دور المعايير والقيم التقليدية في توجيه أرباب الأسر نحو الزواج بامرأة أخرى من أجل إنجاب أكبر عدد من الأبناء الذكور، كون الأبناء هم العزوة للآباء والأقارب.

ويبين جدول رقم ٢١ الصعوبات التي واجهت أرباب الأسر للعثور على الزوجة الأخرى. وتشير نتائج جدول رقم ٢١ إلى أنّ الغالبية العظمى ٧٣,٣ ٪ لم يجدوا أية صعوبات تذكر في العثور على الزوجة الأخرى، بينما ٢٦,٧ ٪ وجدوا صعوبات أثناء بحثهم عن الزوجة الأخرى.

وهذه النتيجة حول عدم وجود صعوبات تذكر في البحث عن الزوجة الأخرى تدل على تقبل المجتمع لظاهرة تعدد الزوجات في البلدة.

جدول رقم ٢١ . توزيع أرباب الأسر وفق الصعوبات في العثور على الزوجة الأخرى.

هل وجدت صعوبة في العثور على الزوجة الأخرى؟	التكرار	النسبة٪
نعم	٤	٢٦,٧
لا	١١	٧٣,٣
المجموع	١٥	١٠٠

ويظهر جدول رقم ٢٢ موقف الزوجة الأولى عند الزواج من أخرى. وتشير النتائج إلى أن الغالبية من الزوجات ٥٣,٣ ٪ تقبلن الأمر دون معارضة، بينما ٢٦,٧ ٪ شعرن بالغضب الشديد نتيجة إقدام الزوج على الزواج من أخرى، و٢٠ ٪ شعرن بالغضب وحاولن إثارة مشاكل مع الزوج. ويشير جدول رقم ٢٢ إلى نتيجة وهي تقبل ظاهرة الزواج من أخرى من قبل الزوجات، وهذه النتيجة ترتبط بالنتيجة السابقة والتي ترتكز

(٦٨) هشام شرابي، *مقدمات لدراسة المجتمع العربي* (القدس : منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥م)، ١١٧.

على عدم وجود صعوبات تذكر أثناء البحث عن زوجة أخرى. ويمكن القول إنّ مجتمع الدراسة تقبل هذه الظاهرة دون معارضة تذكر.

جدول رقم ٢٢. توزيع أسر العينة وفق موقف الزوجة الأولى عند الزواج في أخرى.

موقف الزوجة الأولى عند الزواج من أخرى	التكرار	النسبة٪
تقبلت الأمر دون معارضة	٨	٥٣,٣
الشعور بالغضب الشديد	٤	٢٦,٧
الشعور بالغضب وإثارة المشاكل	٣	٢٠,٠
المجموع	١٥	١٠٠

ويبين جدول رقم ٢٣ عمر أرباب الأسر عند الزواج الأول. ويشير الجدول إلى أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر ٩٦,٨٪ تزوجوا قبل سن ٣٠ . ويظهر جدول رقم٢٣ أن ٤٠٪ من أرباب الأسر تزوجوا قبل سن ٢٠ ، و٥٦,٨٪ بين ٢٠-٢٩ سنة، و٣,٢٪ بين ٣٠-٣٩ سنة. كما يشير جدول رقم ٢٣ إلى نتيجة مهمة وهي الزواج المبكر لأرباب الأسر.

جدول رقم ٢٣. توزيع أسر العينة وفق عمر رب الأسرة عند الزواج الأول.

عمر رب الأسرة عند الزواج الأول	التكرار	النسبة٪
أقل من ٢٠	٥٠	٤٠,٠
٢٠-٢٩	٧١	٥٦,٨
٣٠-٣٩	٤	٣,٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

ويبين كل من جدول رقم ٢٤ وجدول رقم ٢٥ فارق السن بين الزوج والزوجتين الأولى والثانية. وتشير النتائج إلى أن ٤٨٪ من الأزواج كان فارق السن بينهم وبين زوجاتهم عند الزواج الأول ٥-١٠ سنوات، و٢٣,٢٪ كان فارق السن أقل من ٥

سنوات، و٦ , ٢١٪ كان فارق السن ١١-١٥ سنة، و ٢ , ٧٪ كان الفارق ١٦-٢٠ سنة.

ويشير جدول رقم ٢٤ إلى أن الغالبية العظمى من الأزواج ٢ , ٧١٪ كان الفارق بينهم وبين زوجاتهم عند زواجهم الأول أقل من ١٠ سنوات. وهذا الفارق مقبول ومرتبط بدوره بالزواج المبكر لكلا الزوجين.

جدول رقم ٢٤. توزيع أسر العينة وفق فارق السن بين الزوج والزوجة الأولى.

ما فارق السن بينك وبين زوجتك الأولى؟	التكرار	النسبة٪
أقل من ٥ سنوات	٢٩	٢٣,٢
٥-١٠	٦٠	٤٨,٠
١١-١٥	٢٧	٢١,٦
١٦-٢٠	٩	٧,٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

جدول رقم ٢٥. توزيع أسر العينة وفق فارق السن بين الزوج والزوجة الثانية.

ما فارق السن بينك وبين زوجتك الثانية	التكرار	النسبة٪
١١-١٥	٣	٢٠
١٦-٢٠	٥	٣٣,٣٣
أكثر من ٢٠	٧	٤٦,٦٧
المجموع	١٥	١٠٠

ويظهر جدول رقم ٢٥ فارق السن بين الزوج والزوجة الثانية، ويشير إلى أن ٦٧ , ٤٦٪ كان الفارق أكثر من ٢٠ سنة، و٣٣,٣٣٪ كان ١٦-٢٠ سنة، و٢٠٪ بين ١١-١٥ سنة. كما يشير جدول رقم ٢٥ إلى أن الغالبية العظمى من الأزواج ٨٠٪ كان الفارق أكثر من ١٦ سنة في زواجهم الثاني، وهذه النسبة مرتفعة جدا. وهذا يدل على أن الزواج كان في الغالب فوق سن ٤٠ سنة. وتدلّ البيانات الواردة على أن متوسط فترة الخطوبة للزواج الأول بلغ ثمانية أشهر وثلاثة وتسعين بالمائة من الشهر وبانحراف معياري مقداره

١٢ , ٥ ، وبلغ متوسط فترة الخطوبة للزواج الثاني ثمانية أشهر وثمانية أعشار الشهر ، بانحراف معياري مقداره ١٢ , ٥ . وتبين من البيانات الواردة في الدراسة أن جميع أفراد العينة أقاموا حفلة عرس للزواج الثاني ، وكذلك الذين تزوجوا من أكثر من واحدة فقد أقاموا حفلة عرس لكل زواج .

ويبين جدول رقم ٢٦ المستوى التعليمي للزوجة الأولى ، ويشير الجدول إلى أن الغالبية من الزوجات أميات ، و٨ , ٤٪ ابتدائي و ٨ , ١٢ ٪ إعدادي ، و ٨٪ ثانوي ، و ٢ , ٣٪ دبلوم متوسط ، و٨ , ٤٪ جامعيات . كما يظهر جدول رقم ٢٦ أن الغالبية العظمى من الزوجات ٨٤٪ يقل مستواهن التعليمي عن التوجيهية . وهذا مؤشر إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الزوجات داخل البلدة . وهذه النتيجة تتطابق إلى حد معين مع المستوى التعليمي للأزواج والتي بلغت ٦ , ٤٥٪ كما يشير جدول رقم ٢ (الخصائص الاجتماعية) .

جدول رقم ٢٦ . توزيع أسر العينة وفق المستوى التعليمي للزوجة الأولى .

المستوى التعليمي للزوجة الأولى	التكرار	النسبة٪
أمية	٧٨	٦٢ , ٤
تقرأ وتكتب	٥	٤
ابتدائي	٦	٤ , ٨
إعدادي	١٦	١٢ , ٨
ثانوي	١٠	٨
دبلوم متوسط	٤	٣ , ٢
جامعية	٦	٤ , ٨
المجمـــوع	١٢٥	١٠٠

أما بخصوص المستوى التعليمي للزوجة الثانية ، فقد تبين أن جميعهن أميات . ويبين جدول رقم ٢٧ درجة قرابة الزوجتين الأولى والثانية ، ويشير الجدول إلى أن ٨ , ٥٦٪ من الزوجات من أقارب الزوج ، بينما ٢ , ٤٣٪ من غير الأقارب . وهذه النتيجة حول درجة قرابة الزوجة تتفق مع النتيجة حول سيادة نمط الزواج الداخلي في البلدة . وبالنسبة لدرجة

قرابة الزوجة الثانية، فيشير الجدول إلى أن ٣, ٧٣٪ من الزوجات لسن من أقارب الزوج، و٧, ٢٦٪ من أقارب الزوج.

جدول رقم ٢٧ . توزيع أسر العينة وفق درجة قرابة الزوجتين الأولى والثانية.

الزوجة الأولى	التكرار	النسبة٪	الزوجة الثانية	التكرار	النسبة٪
من الأقارب	٧١	٥٦, ٨	من الأقارب	٤	٢٦, ٧
ليست من الأقارب	٥٤	٤٣, ٢	ليست من الأقارب	١١	٧٣, ٣
المجموع	١٢٥	١٠٠	المجموع	١٥	١٠٠٠

ويبين جدول رقم ٢٨ المنطقة التي تعيش فيها الزوجة، ويظهر الجدول أن ٦, ٦٩٪ من الزوجات في الزواج الأول من ضمن المنطقة التي يعيش فيها الزوج (القطرانة)، بينما ٤, ٣٠٪ من الزوجات من خارج القطرانة. ويبين الجدول أن الغالبية العظمى من الزوجات في الزواج الأول من نفس البلدة. ويبين جدول رقم ٢٨ أن ٣, ٥٣٪ من الزوجات في الزواج الثاني من خارج البلدة، بينما ٧, ٤٦٪ من نفس المنطقة التي يعيش فيها الزوج.

جدول رقم ٢٨ . توزيع أسر العينة وفق المنطقة التي تعيش فيها الزوجتان الأولى والثانية.

زوجتك الأولى	التكرار	النسبة٪	زوجتك الثانية	التكرار	النسبة٪
من ضمن المنطقة التي			من ضمن المنطقة التي		
تعيش فيها	٨٧	٦٩, ٦٨	تعيش فيها	٧	٤٦, ٧
من خارج المنطقة التي			من خارج المنطقة التي		
تعيش فيها	٣٨	٣٠, ٤	تعيش فيها	٨	٥٣, ٣
المجموع	١٢٥	١٠٠	المجموع	١٥	١٠٠

ويبين جدول رقم ٢٩ نظرة الناس للزواج الثاني. ويشير الجدول إلى أن موقف الناس من زواجهم الثاني كان مقبولا ٨٠٪، بينما ٢٠٪ اتسم بالتشجيع والمؤازرة. ويشير جدول رقم ٢٩ إلى نتيجة مهمة هي تقبل الناس لتعدد الزوجات، وهذا مرتبط بدون شك بالقيم والعادات التقليدية السائدة في البلدة.

جدول رقم ٢٩ . توزيع أسر العينة وفق نظرة الناس للزواج الثاني .

نظرة الناس لزواجك الثاني	التكرار	النسبة٪
مقبول	١٢	٨٠,٠
التشجيع والمؤازرة	٣	٢٠,٠
المجموع	١٥	١٠٠

المهـــــر

يتمحور المهر حول المهر المعجل والمؤجل، ويبين جدول رقم ٣٠ أن الغالبية العظمي من أسر العينة ٢ ,٩٩٪ دفعت مهرا معجلا عند الزواج، بينما ٨ ,٠ لم تدفع مهرا معجلا عند الزواج .

جدول رقم ٣٠ . توزيع أسر العينة وفق المهر المعجل عند الزواج .

هل يوجد مهر معجل عند الزواج	التكرار	النسبة٪
نعم	١٢٤	٩٩,٢
لا	١	٠,٨
المجمـوع	١٢٥	١٠٠

ويظهر جدول رقم ٣١ قيمة المهر المعجل بالدينار الأردني، وقد تراوحت قيمة المهر المعجل بين (٥٠-٤٠٠٠) دينار، وذلك تبعا لسنة الزواج حيث المهور المعجلة قديما كانت منخفضة . وتجدر الإشارة أيضا إلى وجود ١١ حالة، أي بنسبة ٨ ,٨٪ من العينة كانت المهور التي دفعت على شكل أغنام، وأيضا ٦ حالات، أي بنسبة ٨ ,٤٪ من العينة كانت المهور المدفوعة على شكل أراض . ويشير جدول رقم ٣١ إلى ارتفاع قيمة المهر داخل البلدة . ويبين جدول رقم ٣١ أن ٢ ,٤١٪ من أسر العينة كانت قيمة المهور المدفوعة بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ دينار و١ ,٢٨٪ بين ٢٠٠٠ - ٢٩٩٩ دينارا، و ٣ ,١٩٪ بين ١٠٠٠ - ١٩٩٩ دينارا ، و٤ ,١١٪ بين ٥٠ - ٩٩٩ دينارا . وتتفق هذه النتيجة حول ارتفاع معدل المهور في البلدة مع نتائج الدراسات السابقة . ويرى أنطون أن معدل قيمة المهر المعجل بلغ

٥٦٠ دولارا داخل قرية كفر الماء، وللأجانب ٧٠٠ دولار في عام ١٩٦٠م، وكذلك ٧٠٠ دولار داخل القرية، و ٩٨٠ دولارا خارجها في سنة ١٩٦٦م .[٦٩]

جدول رقم ٣١. توزيع أسر العينة وفق قيمة المهر المعجل بالدينار.

قيمة المهر المعجل بالدينار الأردني	التكرار	النسبة٪
٥٠-٩٩٩	١٣	١١,٤
١٠٠٠-١٩٩٩	٢٢	١٩,٣
٢٠٠٠-٢٩٩٩	٣٢	٢٨,١
٣٠٠٠-٤٠٠٠	٤٧	٤١,٢
المجموع	١١٤	١٠٠

ويرى الأخرس أن المهر المعجل وسيلة تجارية أكثر منه تعبيرا رمزيا لرباط مقدس. وباتت المرأة كأنها سلعة تباع وتشترى.[٧٠] وأظهرت دراسة العموش أن متوسط المهر الذي يدفعه الزوج لزواجه الأول ٥٧٦,٦٦٠ دينار، ومتوسط المهر الذي دفعه الزوج لزواجه الثاني ١٠٠٠ دينار. وبلغ متوسط المهر الذي دفعه أبناء رب الأسرة ٤٢٩,١٤٠ دينار، ومتوسط المهر المدفوع لبنات رب الأسرة (المعجل) ٢١٠,٧٣٠ دينار، ومتوسط المؤجل لبنات رب الأسرة ٢٠٠٠ دينار.[٧١]

ويبين جدول رقم ٣٢ المهر المؤجل. ويشير جدول رقم ٣٢ إلى أن الغالبية من أسر العينة ٥٢٪ اشترطت مهرا مؤجلا عند الزواج، بينما ٤٨٪ لم تشترط مهرا مؤجلا. وتشير البيانات الواردة في الدراسة إلى أن المهور المؤجلة قد تراوحت بين ٥٠-٥٠٠٠ دينار. وتدل هذه البيانات على ارتفاع المهر المؤجل في البلدة.

---

(٦٩) Antoun, *Arab Village*, 111.

(٧٠) الأخرس، *تركيب العائلة العربية ووظائفها*، ١٣١

(٧١) العموش، «الخصائص،» ١٨٣.

جدول رقم ٣٢. توزيع أسر العينة وفق المهر المؤجل عند الزواج.

هل يوجد مهر مؤجل	التكرار	النسبة٪
نعم	٦٥	٥٢
لا	٦٠	٤٨
المجموع	١٢٥	١٠٠

ويظهر جدول رقم ٣٣ علاقة المهر المؤجل في عدم حدوث الطلاق. ويبين الجدول أن ٥٩,٢٪ من أسر العينة لا يعتقدون أن المهر المؤجل سبب في عدم حدوث الطلاق، بينما ٤٠,٨٪ يعتقدون أن المهر المؤجل سبب في عدم حدوث الطلاق.

جدول رقم ٣٣. توزيع أسر العينة وفق الاعتقاد بأن المهر المؤجل سبب في عدم الطلاق.

هل تعتقد بأن المؤجل سبب في عدم الطلاق	التكرار	النسبة٪
نعم	٥١	٤٠,٨
لا	٧٤	٥٩,٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

الطـــــلاق

يبين جدول رقم ٣٤ نسبة الطلاق في البلدة. وتشير النتائج إلى أن ٨٨٪ من أسر العينة لم يحدث طلاق داخلها، بينما ١٢٪ من الأسر حدث طلاق داخلها. وتعد هذه النسبة مرتفعة، ولعل هذا يرتبط بعدة عوامل، منها تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر، وتعدد الزوجات داخل البلدة. إن هذه النتيجة حول ارتفاع نسبة الطلاق في البلدة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة حول ارتفاع معدل الطلاق في المجتمع الأردني. وأكدت دراسة العموش ارتفاع نسبة حالات الطلاق في جنوب الأردن، وأشارت إلى أن ١٦,٤٪ من جملة أسر العينة حدث طلاق داخل أسرهم.[٧٢]

(٧٢) العموش، «الخصائص،» ١٨٣.

جدول رقم ٣٤. توزيع أسر العينة وفق حدوث الطلاق داخل الأسرة.

هل حدث الطلاق داخل الأسرة	التكرار	النسبة٪
نعم	١٥	١٢,٠
لا	١١٠	٨٨,٠
المجموع	١٢٥	١٠٠

ويبين جدول رقم ٣٥ أسباب الطلاق في البلدة. ويشير جدول رقم ٣٥ إلى أن تدخل أهل الزوج ٤٠٪ هو العامل الرئيسي في الطلاق. يليه عدم التفاهم بين الزوجين ٢٦,٧٪ ، وعدم إنجاب الزوجة ٢٠٪، والزواج من امرأة أخرى ١٣,٣٪ . وتتفق نتيجة هذه الدراسة حول أسباب الطلاق مع دراسة العموش التي أظهرت أن أسباب الطلاق تكمن في عدم التفاهم بين الزوج والزوجة (ثلاث حالات) وتدخّل الأهل في شؤون الزوج والزوجة (٤ حالات)، وسبب عدم الإنجاب (٤ حالات). (٧٣)

جدول رقم ٣٥. توزيع أسر العينة وفق أسباب الطلاق.

أسباب الطلاق	التكرار	النسبة٪
عدم التفاهم بين الزوجين	٤	٢٦,٧
تدخل أهل الزوج	٦	٤٠
عدم إنجاب الزوجة	٣	٢٠
الزواج من امرأة أخرى	٢	١٣,٣
المجمـوع	١٥	١٠٠

حجم الأسرة

يتمحور السلوك الإنجابي في هذه الدراسة حول حجم الأسرة، وسن الزواج، وعدد أفراد الأسرة الذكور والإناث، ونمط الأسرة وعدد المواليد الأمثل (الذكور والإناث).

(٧٣) العموش، « الخصائص، » ١٨٣ .

ويبين جدول رقم ٣٦ عدد الذين يعيشون في المنزل من الأبناء والبنات والإخوة والأخوات المعالين من قبل رب الأسرة، وكانت ٤٩,٦٪ من ٦-٩ أفراد، و٤٥,٦٪ ١٠ أفراد فما فوق، و٨,٤٪ أقل من ٦ أفراد يعيشون في نفس المنزل. وبلغ حجم الأسرة في البلدة ٣٦,٩ فرد، بانحراف معياري مقداره ٢,٨١. وهذه النتيجة حول كبر حجم الأسرة لا تتفق مع نتائج الدراسة السابقة.

جدول رقم ٣٦. توزيع أسر العينة وفق عدد الذين يعيشون في المنزل.

عدد الذين يعيشون في المنزل	التكرار	النسبة٪
أقل من ٦	٦	٤,٨
٦-٩	٦٢	٤٩,٦
١٠ فأكثير	٥٧	٤٥,٦
المجموع	١٢٥	١٠٠

وأظهرت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤م أن متوسط حجم الأسرة في الأردن بلغ ٦,٥ فرد،[٧٤] وبينت دراسة الزغل في شمال الأردن أن متوسط حجم الأسرة بلغ ٥,٩ فرد.[٧٥]

وأشارت هذه الدراسة إلى سيادة نمط الأسرة النووية في البلدة. ويبين الجدول رقم ٣٧ أن ٦٨٪ من الأسر هي أسر نووية، بينما بلغت الأسرة الممتدة ٣٢٪. وأظهرت دراسة الزغل أن ٨٧,٣٪ من جملة الأسر هي أسر نووية، بينما ١٢,٧٪ منها أسر ممتدة.[٧٦] وبينت دراسة عثمان سيادة النمط النووي في المجتمع الأردني بشكل عام ومدينة عمان بشكل خاص.[٧٧] وأشارت دراسة العموش إلى أن ٨٣,٣٪ من الأسر هي أسر نووية في

(٧٤) وزارة التخطيط، *نتائج عينة التعداد العام للسكان والمساكن* (عمان: دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٤م).

(٧٥) الزغل، *التغير*، ٤٠.

(٧٦) الزغل، *التغير*، ٣٤.

(٧٧) إبراهيم عثمان، «التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن،» *مجلة العلوم الاجتماعية*، ١٤، ع٣ (١٩٨٦م)، ١٥٣-١٧٧.

حين بلغت الأسر الممتدة ١٣,٥٪ .[٧٨] وأظهرت البيانات الواردة في هذه الدراسة أن متوسط أعمار أرباب الأسر عند زواجهم ٢٢سنة، ومتوسط أعمار زوجاتهم عند زواجهن ١٨,٧ سنة.

جدول رقم ٣٧. توزيع أسر العينة حسب نمط الأسرة.

نمط الأسرة	التكرار	النسبة٪
الأسر النووية	٨٥	٦٨
الأسر الممتدة	٤٠	٣٢
المجموع	١٢٥	١٠٠

ويبين جدول رقم ٣٨ توزيع أسر العينة حسب عدد أفراد الأسرة الذكور والإناث. ويشير جدول رقم ٣٨ إلى أن ٥١,٢ ٪ من العينة تراوح عدد الذكور فيها بين ٤-٦ ، و٣١,٢٪ أقل من ٤ ، و١٧,٦ ٪ ٧ فما فوق. وتشير البيانات الواردة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة من الذكور٤,٨٢ بانحراف معياري مقداره ٢,٠٩ ، ويظهر الجدول أن ٤٥,٦٪ من العينة تراوح عدد أفراد الأسرة الإناث فيها بين ٤-٦ ، يليه ٣٧,٦٪ أقل من ٤ ، و١٦,٨٪ ٧ إناث فأكثر. وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الإناث ٣,٢٧ بانحراف معياري مقداره ١,٧٨ . ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من الذكور والإناث يقع بين فئة ٤-٦ .

جدول رقم ٣٨. توزيع أسر العينة وفق عدد أفراد الأسرة الذكور والإناث.

عدد أفراد الأسرة الذكور	التكرار	النسبة ٪	عدد أفراد الأسرة الإناث	التكرار	النسبة ٪
أقل من ٤	٣٩	٣١,٢	أقل من ٤	٤٧	٣٧,٦
٤-٦	٦٤	٥١,٢	٤-٦	٥٧	٤٥,٦
٧ فأكثر	٢٢	١٧,٦	٧ فأكثير	٢١	١٦,٨
المجموع	١٢٥	١٠٠	المجموع	١٢٥	١٠٠

(٧٨) العموش، « الخصائص،» ١١٦ .

ويبين جدول رقم ٣٩ توزيع أسر العينة وفق العدد الأمثل للذكور والإناث، ويشير جدول رقم ٣٩ إلى أن الغالبية من أسر العينة ٥٤,٤٪ يرغبون في إنجاب ٤-٦ ذكور و ٢٤٪ ٧ ذكور فما فوق، و٢١,٦٢٪ أقل من ٤ ذكور. ويشير جدول رقم ٣٩ إلى نتيجة مهمة مؤداها استمرارية تفضيل الأبناء الذكور.

جدول رقم ٣٩. توزيع أسر العينة وفق العدد الأمثل للأبناء الذكور والإناث.

العدد الأمثل للأبناء الذكور	التكرار	النسبة ٪	العدد الأمثل للإناث	التكرار	النسبة ٪
أقل من ٤	٢٧	٢١,٦٢	أقل من ٤	١٠٥	٨٤,٠
٤-٦	٦٨	٥٤,٤	٤-٦	١٤	١١,٢
٧ فأكثر	٣٠	٢٤,٠	٧ فأكثر	٦	٤,٨
المجموع	١٢٥	١٠٠	المجموع	١٢٥	١٠٠

ويظهر جدول رقم ٣٩ أن الغالبية العظمى من أسر العينة ٨٤٪ تفضّل أقل من ٤ إناث، و١١,٢٪ بين ٤-٦ إناث و ٤,٨٪ تفضّل ٧ إناث فما فوق. وبلغ متوسط العدد المفضّل من الإناث ٢,٨٣ بانحراف معياري مقداره ١,٣٥. وتتفق هذه النتيجة حول التمييز بين الذكور والإناث مع ما توصل إليه بركات حول هرمية العائلة العربية على أساس الجنس والعمر.[٧٩] وأظهرت دراسة العموش أيضا أن متوسط العدد المفضّل من الذكور (٥,٧)، وبانحراف معياري مقداره ٣,٣. وقد تراوح العدد المفضّل من الذكور بين ١-٥، وبالنسبة للإناث فقد بلغ متوسط العدد المفضّل للإناث ٣,٣ وبانحراف معياري مقداره ١,٤ وتراوح العدد بين صفر و ٦.[٨٠]

(٧٩) بركات، *المجتمع العربي المعاصر*، ١٨٢.

(٨٠) العموش، «الخصائص،» ١٨٥.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نظام الزواج في بلدة القطرانة في جنوب الأردن، وخلصت إلى النتائج الآتية :

النتائج المتعلقة باختيار الزواج

أظهرت نتائج الدراسة أن الاختيار للزواج من قبل الأهل ما زال مستمرا. وبينت النتائج أن ٨٨٪ من أرباب الأسر تم ترتيب زواجهم من قبل الأهل (الوالد والوالدة والإخوان والأخوات) والأقارب، و ٤٪ من قبل الأهل والأقارب معا. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الأزواج الذين قاموا باختيار زوجاتهم بأنفسهم ٨٪ من مجموع أرباب الأسر وهي نسبة متدنية.

النتائج المتعلقة بنمط الزواج

بينت نتائج الدراسة سيادة نمط الزواج الداخلي. وأشارت إلى أن ٨ , ٦٨٪ من أفراد العينة تم عن طريق زواج الأقارب في أسرهم، بينما ٢ , ٣١٪ زواج خارجي، وأظهرت الدراسة أن ٨ , ٦٠٪ من العينة يرغبون الزواج من الأقارب، و ٢ , ٣٩٪ لا يرغبون. وأظهرت الدراسة أسباب واستمرارية الرغبة في زواج الأقارب. واحتلت العادات والتقاليد وسهولة التعامل مع الأقارب العامل الأول ٧ , ٤٨٪، وسهولة التعامل مع الأقارب ٤ , ١٨٪ في الدرجة الثانية، والعادات والتقاليد والمحافظة على الثروة وسهولة التعامل مع الأقارب ١ , ١٧٪ في الدرجة الثالثة، وأخيرا العادات والتقاليد ٩ , ٧٪، وكذلك المحافظة على الثروة وسهولة التعامل ٩ , ٧٪ .

وأظهرت نتائج الدراسة هيمنة المعايير والعادات التقليدية في استمرارية الرغبة من زواج الأقارب. وبينت الدراسة سبب عدم رغبة زواج الأقارب، واحتل في المرتبة الأولى زيادة التعارف والتقليل من النزاعات الأسرية ٧ , ٣٢٪، ثم الأسباب المادية والتقليل من النزاعات الأسرية ٤ , ٢٠٪، وأخيرا التقليل من النزاعات الأسرية ٢٪.

النتائج المتعلقة بتعدد الزوجات

أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٨٪ من أرباب الأسر متزوجون من زوجة واحدة، بينما بلغت نسبة المتزوجين من زوجتين ٦ , ٩٪ ، ونسبة المتزوجين من ثلاث زوجات ٤ , ٢٪ .

وبينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة تعدد الزوجات في البلدة، وبلغ ١٢٪ من جملة أسر العينة . وأظهرت نتائج أسباب الزواج بامرأة أخرى، واحتلت الرغبة في إنجاب الذكور ٣ , ٥٣٪ العامل الأول، يليه الرغبة في الزواج من امرأة صغيرة السن ٧ , ٢٦٪، وتبدل العاطفة بالنسبة للزوجة الأولى ٢٠٪ . وهذه النتيجة تبرز دور المعايير والقيم التقليدية في توجيه أرباب الأسر نحو الزواج بامرأة أخرى من أجل إنجاب أكبر عدد من الأبناء الذكور .

وبينت نتائج الدراسة كذلك أن الغالبية العظمى من المتزوجين بأكثر من زوجة ٣ , ٧٣٪ لم يجدوا أية صعوبات في العثور على الزوجة الأخرى، بينما ٧٥ , ٢٦ ٪وجدوا صعوبات أثناء بحثهم عن الزوجة الثانية والثالثة .

وهذه النتيجة حول عدم وجود صعوبات في البحث عن زوجة أخرى تدل على تقبل مجتمع الدراسة ظاهرة تعدد الزوجات، وهذا بدوره مرتبط بالمعايير والقيم الاجتماعية التقليدية التي توجه الفعل والسلوك للأفراد .

وأظهرت نتائج الدراسة أيضا موقف الزوجة الأولى عند الزواج من أخرى . وتشير النتائج إلى أن الغالبية من الزوجات ٣ , ٥٣٪ تقبلن الأمر دون معارضة، بينما ٧ , ٢٦٪ شعرن بالغضب الشديد نتيجة إقدام الزوج على الزواج مرة أخرى، و٢٠٪ شعرن بالغضب وحاولن إثارة مشاكل مع الزوج .

وبينت نتائج الدراسة فارق السن بين الزوج الزوجتين الأولى والثانية . وأشارت النتائج إلى أن ٤٨٪ من الأزواج كان فارق السن بينهم وبين زوجاتهم عند الزواج الأول ٥-١٠ سنوات، و٢ , ٢٣٪ أقل من ٥ سنوات، و٦٥ , ٢١٪ بين ١١-١٥ سنة، و٢ , ٧٪ كان الفارق بين ١٦-٢٠ سنة .

وأظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الأزواج ٢ , ٧١٪ كان الفارق بينهم وبين زوجاتهم عند زواجهم الأول أقل من عشر سنوات . وهذه النتيجة حول سن الزواج مرتبطة بالزواج المبكر لكلا الزوجين . وأظهرت الدراسة فارق السن بين الزوج والزوجة

الثانية، وأشارت النتائج إلى أن ٦٧ , ٤٦٪ كان الفارق أكثر من ٢٠سنة، و٢٠٪ تراوح بين ١١-١٥ سنة. وأشارت النتائج إلى أن ٧٠٪ من الأزواج كان الفارق بينهم وبين زوجاتهم في زواجهم الثاني أكثر من ١٦ سنة. وهذه النسبة مرتفعة جدا. وهذا يظهر أن الزواج الثاني كان في الغالب فوق سن ٤٠سنة. وبينت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الزوجات أميات.

النتائج المتعلقة بالمهر

أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من أسر العينة ٢ , ٩٩٪ دفعت مهرا معجلا عند الزواج، بينما ٨ , ٠٪ لم تدفع مهرا. وقد تراوحت قيمة المهر المعجل بين ٥٠-٤٠٠٠ دينار وذلك تبعا لسنة الزواج حيث المهور المعجلة قديما كانت منخفضة.

وبينت نتائج الدراسة أن الغالبية من أسر العينة ٥٢٪ اشترطت مهرا مؤجلا عند الزواج، بينما ٤٨٪ لم تشترط ذلك. وأظهرت النتائج أن المهر المؤجل قد تراوح بين ٥٠-٥٠٠٠ دينار. وبينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين ارتفاع المهر والطلاق وأشارت النتائج إلى أن ٢ , ٥٩٪ من أسر العينة لا يعتقدون أن المهر المؤجل سبب في عدم حدوث الطلاق، بينما ٨ , ٤٠٪ يعتقدون أن المهر المؤجل سبب في عدم حدوث الطلاق.

النتائج المتعلقة بالطلاق

أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٨٪ من أسر العينة لم يحدث طلاق داخلها، بينما ١٢٪ من الأسر حدث طلاق داخلها. وتعد هذه النسبة مرتفعة. ولعل ارتفاع نسبة الطلاق في البلدة يعود إلى تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر وتعدد الزوجات.

وأظهرت نتائج الدراسة أسباب تعدد الزوجات في البلدة. وأشارت النتائج إلى أن تدخل أهل الزوج ٤٠٪ كان العامل الرئيسي في حدوث الطلاق، يليه عدم التفاهم بين الزوجين ٧ , ٢٦٪، وعدم إنجاب الزوجة ٢٠٪، والزواج من امرأة أخرى ٣ , ١٣٪.

النتائج المتعلقة بحجم الأسرة

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الأسرة بلغ ٩,٣٦ فرد بانحراف معياري مقداره ٢,٨١ . وأشارت النتائج إلى أن ٥٤,٤٪ يرغبون في إنجاب ٤-٦ ذكور، و٢٤٪ ٧ ذكور فما فوق، و ٢١,٦٪ أقل من ٤ ذكور. وبينت النتائج متوسط العدد المفضّل من الأبناء الذكور ٣٣,٥٪ بانحراف معياري مقداره ١,٩٧ .

وأظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من أسر العينة ٨٤٪ تفضّل أقل من ٤ إناث و١,٢٪ ٤-٦ إناث، و ٨,٤٪ تفضّل ٧ إناث فما فوق. وبلغ متوسط العدد المفضّل من الإناث ٢,٨٣ بانحراف معياري مقداره ١,٣٥ .

وخلاصة القول، أظهرت نتائج هذه الدراسة استمرارية نمط الزواج الداخلي وعدم بروز اتجاهات إيجابية نحو الزواج الخارجي. وبينت الدراسة ارتفاع نسبة تعدد الزوجات في البلدة. وأظهرت كذلك ارتفاع نسبة الطلاق وحجم الأسرة.

The Marriage System in a Jordanian Town : A Field Study

Ahmad Al-Omosh (*) and Saleem Ahmad Al-Quaise (**)

(*) Associate Professor, and (**) Assistant Professer, Dept. of Sociology, College of Arts, Motah University, Karak, Jordan

Abstract. The purpose of this paper is to provide a thorough analysis of the marriage system in Qutrana, a southern Jordanian town, including spouse selection, marriage pattern, polygamy, dowry, divorce. The study offers a demographic characterization of the randomly - selected 125 family sample - focusing on the father of the family - with respect to age, level of education, occupation and income. The findings of the study indicate the persistence of such characteristics as family - planned marriages, endogamy, high dowry, elevated rates of divorce, preference of male offspring and large family size. No positive attitudes are shown to obtain towards exogamy, decrease in the desire of having more males, divorce and small family size. The study reveals that the Qutrana community faces certain marriage problems, most noteworthy among which are the dominance of endogamy, polygamy and large family size.